

## الفصل الثاني

### مفهوم المخالفة

• فكرة مفهوم المخالفة وتعريفه :

مفهوم المخالفة هو القسم الثاني من قسمي المفهوم ، فهو - اذن - دلالة في غير محل النطق .

وإذا كان قسيمه المفهوم الموافق تكون دلالاته في المسكوت عنه موافقة للمنطوق به ، فان دلالة هذا القسم في المسكوت عنه مخالفة للمنطوق به في الاثبات والنفي . فاذا كان المنطوق - مثلا - مثبتا يكون مفهوم المخالفة نافيا ، واذا كان المنطوق نافيا يكون مفهوم المخالفة مثبتا (١) ولهذا سمي بمفهوم المخالفة .

هذا واذا كانت فكرة مفهوم الموافقة تقوم على اشتراك المنطوق به والمسكوت عنه في معنى يدرك بمجرد فهم اللغة دون حاجة الى بحث واجتهاد ، ولهذا تساويا في الحكم - كما رأينا - مع أولوية المسكوت عنه - أحيانا - بالحكم من المنطوق به .

فان فكرة مفهوم المخالفة تقوم على اختلاف المسكوت عنه عن المنطوق به في تحقيق القيد الذي بنى عليه الحكم في المنطوق به ، وبناء على ذلك يختلفان في الحكم .

هذه هي الفكرة العامة لمفهوم المخالفة ، وفي ضوءها كانت تعريفات المتكلمين لهذا النوع من المفهوم .

فعرفه امام الحرمين بأنه : « ما يدل من جهة كونه مخصصا بالذكر على أن المسكوت عنه مخالف للمخصص بالذكر » (٢) .

(١) راجع تعريف ابن الحاجب لمفهوم المخالفة في مختصر المنتهى مع شرحه ج ٢ ص ١٧٣ ، وسوف يرد ذكره بعد قليل .  
(٢) البرهان ج ١ ص ٤٤٩ .

وعرفه الامام الغزالي فقال : « ومعناه الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفى الحكم عما عداه » (٣) .

وعرفه الآمدى فقال : « ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت فيه مخالفا لمدلوله في محل النطق » (٤) .

وهو عند ابن الحاجب « أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور في الحكم اثباتا ونفيا » (٥) .

هذا ، ويلاحظ على الامام الآمدى وابن الحاجب أنهما اقتصرنا في تعريفهما لمفهوم المخالفة على أن يكون الحكم في المسكوت عنه مخالفا للمنطوق به من غير تعرض للسبب في ذلك والباءت عليه وهو عدم تحقق القيد الذى بنى عليه الحكم فى لأصل المنطوق به فى الفرع المسكوت عنه .

أما امام الحرمين والغزالي فقد أشارا الى ذلك كما هو ظاهر تعريفيهما .

والإشارة الى ذلك لازمة وتعطى توضيحا أكثر لمدلول مفهوم المخالفة وان له يكن السبب - حقيقة - داخل فى ماهية المعرف .

وعلى كل حال فيمكن الجمع بين التعاريف السابقة الواردة لمفهوم المخالفة بأن نقول انه : « دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لما دل عليه المنطوق لاتتفاء قيد من القيود المعتمدة فى الحكم » (٦) .

وبناء على هذا التعريف فان الرسول صلى الله عليه وسلم اذا قيد الغنم التى تجب فيها الزكاة - مثلا - بأن تكون سائمة فى قوله صلى الله

(٣) المستصطفى ج ٢ ص ١٩١ .

(٤) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٩٩ .

(٥) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٣ .

(٦) تفسير النصوص للدكتور محمد اديب صالح ج ١ ص ٦٠٩ .

عليه وسلم : « في الغنم السائمة زكاة » (٧) . فان الغنم غير السائمة - وهي المعلوفة - لا زكاة فيها ، وعدم وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة هو مفهوم المخالفة ، وقد دل عليه لفظ الحديث حين اعتبر في وجوب الزكاة في الغنم قيد السوم فدل ذلك على انتفاء الحكم - وهو وجوب الزكاة - عند انتفاء ذلك القيد المعتبر في الحكم .

هذا ، ولا بد من أن نذكر هنا أن المخالفة المذكورة في التعاريف يقصد بها النقيض لا الضد . ولعل ابن الحاجب في تعريفه كان أكثر إبانة في ذلك حين قال في التعريف : ان المخالفة تكون في الاثبات والنفي ، وترتيباً على ذلك فان الحكم الثابت بناء على مفهوم المخالفة في المسكوت لا بد من أن يكون نقيضاً للحكم الثابت بالمنطوق لا ضده .

ونقيض الشيء في اللغة ما ينفيه ويرفعه ، فنقيض الاثبات النفي ، ونقيض الوجود العدم ، أما الضد ، فان كل شيء ضاد شيئاً يعني به أنه غلبه كالسواد ضد البياض .

وبناء على ما ذكر فاذا قلت : هذا الشيء حرام فنقيضه عدم الحرمة من غير تعرض لاثبات الضد وهو الوجوب الا بدليل خارجي (٨) .

هذا ، ولأن مقتضى مفهوم المخالفة اثبات النقيض لا الضد ، فقد اعترض أصوليو المالكية على ابن أبي زيد القيرواني (٩) وغيره من الذين أخذوا من

---

(٧) ورد ذكر السائمة بروايات مختلفة في حديث الصدقة الذي رواه انس عن سيدنا ابي بكر في كتابه الذي كتبه في شأن الصدقة - والحديث صحيح . قال ابن حزم عنه : « هذا كتاب في غاية الصحة ، وصححه ابن حبان - راجع نيل الاوطار مع منتقى الأخبار ( باب صدقة المواشي ) ج ٤ ص ١٨ .

(٨) انظر مفهوم المخالفة انواعه وحجتيه . بحث مقدم للمؤتمر الرابع للفقهاء المالكيين بآبي ظبي لسماحة الشيخ الناجي بن محمود ص ٥ .

(٩) هو ابو محمد عبد الله بن ابي زيد القيرواني انتهت اليه رئاسة الفقه في زمنه وكان يسمى بمالك الصفيير ، له كتب كثيرة منها : الرسالة المشهورة في الفقه المالكي - توفي سنة ٣٨٠ هـ . راجع الديرياج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

قوله تعالى في شأن المنافقين : « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » (١٠) وجوب الصلاة على أموات المسلمين بطريق مفهوم المخالفة ، وفي ذلك يقول القرافي : « وليس كما زعموا فإن الوجاب هو ضد التحريم ، والحاصل في المفهوم انما هو سلب ذلك الحكم المرتب في المنطوق وعدم التحريم أعم من ثبوت الوجوب ، فاذا قال الله تعالى : حرمت عليكم الصلاة على المنافقين ، فمفهومه أن غير المنافقين لا تحرم الصلاة عليهم ، واذا لم تحرم جاز أن تباح ، فإن النقيض أعم من الضد ، وانما يعلم الوجوب أو غيره بدليل منفصل ، فلذلك يتعين ألا يزداد في المفهوم على اثبات النقيض » (١١) • والاتجاه الى أن مفهوم المخالفة يعنى اثبات النقيض في المسكوت عنه لا الضد هو الصواب كما قال القرافي (١٢) : « لأن فائدة التخصيص بالذكر أو التقييد بالصفة أو غيرها انما هو لمنع دخول شيء آخر ، وهذا يدل بوضوح على نفى الحكم المذكور المصرح به عن المسكوت عنه ، وسلب الحكم المصرح به عن المسكوت عنه لا يعنى اثبات حكم معين له ، بل ان الحكم الذي يدل عليه مفهوم المخالفة انما هو حكم ولكنه حكم غير معين ، وهو عبارة عن عدم ثبوت حكم المنطوق للمسكوت عنه : فعلى هذا يكون حكم المسكوت عنه هو عدم دخوله في حكم المنطوق : لأن اخراج الشيء عن محل الحكم يدل على انتفاء الحكم عنه » (١٣) •

\* \* \*

#### ● تسمياته :

هذا ، والأسماء التي تطلق على مفهوم المخالفة متعددة عند المتكلمين فهو مفهوم المخالفة كما سلف لما يرى من المخالفة فيه بين المنطوق به والمسكوت عنه (١٤) •

(١٠) النوبة : ٨٤ .

(١١) انظر شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٥٥ ، ونشر البنود ج ١

ص ٩٨ .

(١٢) راجع ارشاد الفحول ص ١٥٧ .

(١٣) مفهوم المخالفة انواعه وحجتيه : بحث لسماحة الشيخ الناجي

ابن محمود ص ٦ .

(١٤) تفسير النصوص ج ١ ص ٦١٠ .

وهو « دليل الخطاب » لأن دليله من جنس الخطاب أو لأن الخطاب دال عليه (١٥) . أو لحتسول الدلالة فيه ببعض الاعتبارات كالوصفية والشرطية (١٦) .

وهو « لحن الخطاب » أى معناه (١٧) . وهذا الاسب مشترك بينه وبين مفهوم الموافقة .

وهو أيضا « تنبيه الخطاب » (١٨) لأن الخطاب قد نبه اليه .

\* \* \*

### • أنواع مفهوم المخالفة :

تأسيسا على تعريف مفهوم المخالفة بأنه دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لما دل عليه المنطوق لاتفاء قيد من القيود المعتبرة فى الحكم فإن أنواعه تتنوع بتنوع تلك القيود . والقيود التى تقيد بها الأحكام أو النصوص أو العبارات قيود كثيرة، ولهذا اختلف المتكلمون فى عددهم لأنواع مفهوم المخالفة تبعا لتوسعهم فى تلك القيود أو تضيقهم فيها بادراج بعضها فى الآخر ، فبعض الأصوليين من المالكية يصلون بهذه الأنواع الى ثلاثة عشر نوعا (١٩) ، والآمدى يصل بها الى العشرة أنواع ومثله الشوكانى فى ارشاد الفحول ، وهى عند الامام الغزالى ثمانية ؛ وعند ابن الحاجب أربعة فقط ، وكذلك عند ابن السبكى فى جمع الجوامع وعند القاضى البيضاوى فى المنهاج مع اختلاف بين الأخيرين فى عد هذه الأربعة وترتيبها .

وسوف نعمل فى العرض الذى يلى على ذكر القدر الذى اتفق المتكلمون على عدده من هذه الأنواع ، ثم ننبه الى الأنواع التى تفرد بذكرها بعض الكتّاب مع النظر فى امكانية ردها الى الأنواع التى وقع

(١٥) ارشاد الفحول ص ١٥٧ .

(١٦) تيسير التحرير ج ١ ص ٩٨ .

(١٧) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٤ .

(١٨) شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٥٣ ، ونشر البنود ج ١ ص ٩٨ .

(١٩) راجع بحث عن « مفهوم المخالفة : أنواعه وحججه » لسماحة

الشيخ محمد مختار السلامى مفتى تونس ص ٢ - ٤ .

الاتفاق على عدها ، وفخلص - من بعد ذلك - الى العدد المناسب الذى  
يقود البحث الى رد المفاهيم اليه .

وفى ذلك نجد أن المفاهيم من حيث عدها وذكرها تأتي عندهم على  
الوجه الآتى :

١ - أن مفهوم الصفة محل اتفاق من حيث عده وذكره بين أنواع  
المفاهيم عند كل المتناولين لمفهوم المخالفة من أصولى المتكلمين (٢٠) .

٢ - أن مفهوم الشرط محل اتفاق من حيث عده (٢١) .

٣ - أن مفهوم الغاية محل اتفاق من حيث عده ما عدا القاضى  
البيضاوى فانه لا يعده ، ولكن الأسنوى يذكره فى معرض شرحه . وينبه  
الى أن المصنف تركه لباب التخصيص (٢٢) .

٤ - أن مفهوم العدد محل اتفاق من حيث عد الأصوليين له ما عدا  
الامام الغزالى فانه لا يعده ولعله داخل عنده فى الصفة (٢٣) ، وكذلك  
ابن السبكى فى جمع الجوامع يدخله فى الصفة (٢٤) .

٥ - أن مفهوم اللقب يذكر من حيث عده عند كل الأصوليين من  
المتكلمين ما عدا ابن السبكى فى جمع الجوامع فهو لا يعده لكنه حين  
يتعرض لحجية المفهوم يتعرض له ولا يعتبره حجة وكذلك ابن الحاجب  
لا يعده ابتداء وان كان يذكره ويبين القول فيه بعد ايراده للمفاهيم التى  
يعتمدها (٢٥) .

---

(٢٠) راجع المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، الاحكام للامدى ج ٣ ص ٩٩ ،  
١٠٠ ، المنهاج للقاضى البيضاوى ج ١ ص ٣١٥ ، مختصر المنتهى ج ٢  
ص ١٧٣ ، جمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٦ ، تنقيح الفصول للقراقى ص ٥٣ ،  
أوشاد الفحول للشوكانى ص ١٥٨ .  
(٢١) انظر المراجع السابقة .

(٢٢) المراجع السابقة ، وانظر الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٤ .

(٢٣) المراجع السابقة والمستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٢٤) المراجع السابقة وجمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٨ .

(٢٥) المراجع السابقة وجمع الجوامع ج ١ ص ٣٠ ، ومختصر المنتهى

لابن الحاجب مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨٢ .

٦ - مفهوم الحصر يذكره كثير من أصولي المتكلمين ما عدا ابن الحاجب فانه لا يذكره عدا ، لكن العضد يستدرکه فيضيفه عند شرحه للسفاهيم كما أن السعد يعقب على عدم ذكر ابن الحاجب له بأنه من قبيل الصفة لأن الصفة المقصودة أعم من النعت النحوي ، والقاضي البيضاوي لا يذكره في عده للمفاهيم كذلك (٢٦) .

وفيما عدا ذلك فقد تفرد بعض المصنفين بذكر بعض أنواع المفاهيم :

١ - فالامام الغزالي يذكر الاسم المشتق الدال على جنس ويوافق في عده الآمدى كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » (٢٧) فالطعام اسم مشتق من « طعم يطعم » وهو دال على جنس الأمر المتحدث عنه ، ولهذا عبر عنه بالاسم المشتق الدال على جنس غير أن كليهما بعد عدهما له يعقبان بأنه داخل في اللقب لكون الطعام لقب لجنس .

٢ - التخصيص بالأوصاف التي تطراً وتزول بالذكر كقوله صلى الله عليه وسلم : « الثيب أحق بنفسها من وليها » (٢٨) يذكره الغزالي كذلك عدا ويوافق في عده الآمدى أيضا .

والمراد بالوصف الذى يطرأ ويزول - أى الوصف غير الثابت - على أن الغزالي بعد عده له يعتبره ضعيفا . ومن المناسب عندى أن يدخل هذا النوع فى مفهوم الصفة عموماً (٢٩) .

٣ - يعد الغزالي أيضا الاسم العام الذى يذكر ثم تذكر الصفة الخاصة معه فى معرض الاستدراك والبيان كقوله صلى الله عليه وسلم :

---

(٢٦) حاشية السعد مع المختصر وشرح العضد ج ٢ ص ١٧٤ ، وانظر الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٢١٤ .

(٢٧) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، والاحكام ج ٣ ص ١٠٠ - والحديث رواه مسلم ، انظر نصب الراية ج ٤ ص ١٣٧ .

(٢٨) رواه مسلم فى كتاب الكاح ، وأصحاب السنن الا البخارى عن ابن عباس - راجع نيل الأوطار مع منتقى الأخبار (باب ما جاء فى الاجبار والاستثمار) ج ٦ ص ٢٥٢ .

(٢٩) المراجع السابقة .

« من باع نخلة مؤبرة فثمرتها للبائع » و « اقتلوا المشركين الحريين »  
— مثلا — فانه ذكر النخلة والمشركين وهما عامان ثم استدرك تخصيص  
المشركين بالحريين والنخلة بالمؤبرة ، وهذا التخصيص من غير أن تصحبه  
قرينة لا مفهوم له فيرجع الأمر الى طلب سبب الاستدراك ، ومن الجائز أن  
يكون هناك سبب سوى اختصاص الحكم لكننا لا نعرفه . وهذا النوع  
أيضا يدخل في الصفة عندى ولا داعى لعهده قسما مستقلا (٢٠) .

٤ — يعد الغزالي أيضا الاستثناء ويعتبره قسما مستقلا ويوافق في  
ذلك الآمدى ، ولعل الاستثناء داخل في الحصر (٢١) .  
هذا ، واذا أضفنا هذه الأربعة الى اللقب والشرط اللذين عندهما  
الغزالي صراحة والحصر الذى يأخذ عنده قسمين تكون الأقسام ثمانية  
عنده .

أما الآمدى فانه يضيف على ما وافق فيه الامام الغزالي حصر المبتدأ  
— وهو حقيقة داخل في الحصر — كما يذكر العدد الذى يدخله الغزالي  
في الصفة . فتكون الأقسام عنده عشرة .

وانترافى يعد الأنواع الستة الأولى ؛ ويضيف عليها الاستثناء وهو  
داخل في الحصر والزمان ، كقول القائل : « سافرت يوم الجمعة » مفهومه :  
لم أسافر فى غير يوم الجمعة ، وهذا حقيقة داخل في الصفة .  
ومفهوم العلة ، ومثاله : « ما أسكر كثيره حرام » مفهومه : أن  
ما لا يسكر كثيره فليس بحرام ، وهذا أيضا داخل في الصفة .  
فتكون الأقسام عنده عشرة أيضا (٢٢) .

هذا ، وفى ضوء العرض السابق للأنواع التى يعدها المتكلمون فى

---

(٢٠) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، وحديث « من باع نخلة  
مؤبرة » رواه ابن ماجه عن ابن عمر وروى بلفظ آخر عن عبادة بن الصامت ،  
وحديث عبادة فى اسناده انقطاع — راجع نيل الاوطار ( أبواب بيع الأصول  
والثمار ) .

(٢١) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، والاحكام ج ٣ ص ١٠١ .

(٢٢) راجع تنقيح الفصول للقرافى ص ٥٣ .

كتبهم لمفهوم المخالفة فإن الأنواع التي اتفقوا على عدها من حيث الذكر  
فى جملتها هى :

- ١ - مفهوم الصفة •
- ٢ - مفهوم الشرط •
- ٣ - مفهوم الغاية •
- ٤ - مفهوم العدد •
- ٥ - مفهوم اللقب •
- ٦ - مفهوم الحصر •

وهذا بالطبع بملاحظة رد الأنواع الدقيقة التى تفرّد بعضهم بعدها  
من الذين أكثروا من عددهم لأنواع المفاهيم كالغزالي والآمدى والقرافى  
الى بعض هذه الأنواع •

وسوف ندخل فى دراسة هذه الأنواع واحدا بعد الآخر مبينين  
المراد به وموقف العلماء من الأخذ به وحجتهم فى ذلك بادئين فى ذلك  
بمفهوم الصفة •

\*\*\*

## ١ - مفهوم الصفة

يقصد بمفهوم الصفة : « دلالة اللفظ الموصوف بصفة من الصفات على ثبوت تقيض حكمه عند انتفاء تلك الصفة » (١) .  
هذا ، والصفة المعنية فى باب المفهوم مطلق اللفظ الذى يرد مقيداً للفظ آخر وليس بشرط ولا استثناء ولا غاية ، لأن هذه قيود قائمة بذاتها ولها مفاهيمها الخاصة ، ولا يعنى بالصفة هنا خصوص النعت النحوى بحال من الأحوال (٢) .

كما أن الصفة التى يكون لها مفهوم يرد عند انتفائها هى الصفة التى ترد على اللفظ بغرض تقليل شيعه ومنع الاشتراك فيه ولا تظهر لها فائدة أخرى سوى انتفاء الحكم عند انتفائها كأن تكون للمدح أو الذم أو التأكيد أو غير ذلك من مقتضيات التقييد الخارجة عن مجرد التخصيص مما سوف يرد ذكره - بعد - فى الشروط التى تشترط للأخذ بمفهوم المخالفة فى عمومها (٣) .

ومن الأمثلة التى يمكن ذكرها لمفهوم الصفة حسبما سلف :

١ - قوله تعالى : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » (٤) فهذه الآية تدل بمنطوقها الظاهر على أن المدين المعسر الذى لا قدرة له على أداء الدين الذى عليه ينبغى امهاله حتى يوسر ويتمكن من أداء ما عليه ، وتدل بمفهوم المخالفة أن المدين الموسر ليس شأنه كذلك وانما تجوزاً مطالبته بما ثبت فى ذمته من دين .

- 
- (١) انظر التقرير والتجبير ج ١ ص ١١٥ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٢ ، وأصول الفقه الإسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١ ص ٣٦٢ .  
(٢) نشر البنود ج ١ ص ١٠٢ . وارشاد الفحول ص ١٥٨ ، وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٨ .  
(٣) نشر البنود ج ١ ص ١٠٢ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٢ .  
(٤) البقرة : ٢٨٠

والمفهوم المخالف هنا مفهوم صفة لأن أساس التقييد فى الحكم صفة الاعسار التى وصف بها من ينبغى امهاله فدل ذلك على أن من لا يتصف بها - وانما يتصف باليسار - تجوز مطالبته •

٢ - قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت إيمانكم من فتياتكم المؤمنات » (٥) •

حيث دلت الآية بمنطوقها على أن المسلم الذى لا طول له - أى الذى لا يملك القدرة على الزواج بالحرائر - يباح له الزواج بالاماء المؤمنات ودلت بمفهومها المخالف أنه لا يجوز له الزواج - فى حالة عدم القدرة - بالاماء الكافرات ، ومفهوم المخالفة هنا من قبيل الصفة لأن الآية قيدت من يباح له الزواج بهن من الاماء عند عدم اقدرة على زواج الحرائر بأن يكن مؤمنات •

٣ - قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبا فتبينوا » (٦) حيث دلت الآية بمنطوقها على وجوب التبين ان جاءنا الفاسق بالنبا فدل ذلك بالمفهوم المخالف أن الذى يأتينا بالنبا ان كان عندنا فلا يجب علينا التبين ، والمفهوم هنا مفهوم صفة لأن منشاء تقييد الحكم وهو التبين بجيئه من الفاسق •

٤ - قوله صلى الله عليه وسلم : « فى الغنم السائمة زكاة » (٧) حيث قيد الغنم التى تجب فيها الزكاة بأن تكون سائمة نطقا . فدل بمفهومه المخالف أن غير السائمة من الغنم وهى المعلوفة لا زكاة فيها •

والمفهوم هنا كالنصين السابقين منهوم صفة من جهة أن أساسه تقييد المنطوق بصفة معينة وربط الحكم بها ترتيبا على ذلك ، وهذا يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء تلك الصفة •

٥ - قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث التأيير : « من باع نخلة

(٦) الحجرات : ٦ •

(٥) النساء : ٢٥ •

(٧) سبق تخريج الحديث •

مؤبرة فثمرتها للبائع الا أن يشترطه المبتاع» (٨) فهذا الحديث يدل منظوفه على أن الذي يبيع نخلة قد لقحها تكون ثمرتها له الا أن يشترط المشتري أيلولة الثمرة اليه ، ويدل بمفهومه المخالف أن من باع نخلة قبل تأبيرها فانه لا يستحق ثمرتها وانما يستحقها المشتري ، والمفهوم هنا مفهوم صفة لأن منشأه التقييد بصفة التأبير .

\* \* \*

● التقييد بالصفة هل يعنى نفى ما انتفت فيه الصفة فى سائر الأجناس؟ هذا . وقد اختلف أصوليو المتكلمين فى مفهوم المخالفة فى الصفة من جهة أن تعليق الحكم بالصفة هل يعنى نفى الحكم فيما لا توجد فيه تلك الصفة فى الجنس الموصوف وحده أم فى سائر الأجناس ؟ كقوله عليه السلام : « فى سائمة الغنم زكاة » هل يقتضى نفى الزكاة عن كل معلوفة من سائر الأجناس كالأنعام والبقر وما الى ذلك . فذهب الامام الرازى ومحققو الشافعية الى أن نفى الحكم يرد على الجنس الموصوف وحده دون غيره ، وقد استدلل الامام الرازى على ذلك بأن مفهوم المخالفة تقيض النطق فلما تناول النطق سائمة الغنم فمفهومه المخالف يقتصر على معلوفة الغنم دون غيرها (٩) .

وذهب بعض الأصوليين الى أنه يسرى على سائر الأجناس كالأنعام والبقر . . . الخ . واستدلوا على ذلك بأن السوم - فى مثل هذه الحال - يجرى مجرى العلة فى وجوب الزكاة . ويلزم من عدم العلة عدم الحكم لأن الأصل اتحاد العلة . وقد رد عليهم الامام الرازى بأن المذكور سوم الغنم لا مطلق السوم فكانت هى الجنس الموصوف فيرد نفى الحكم عليها دون غيرها (١٠) .

\* \* \*

(٨) الحديث رواه البخارى ومسلم فى كتاب « البيوع » وتقدم الحديث فيه .

(٩) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وانظر التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٧ . وتنقيح الفصول للقرافى ص ٢٧٢ .  
(١٠) المراجع السابقة والصفحات نفسها .

## ● آراء العلماء في الأخذ بمفهوم الصفة :

اختلف العلماء في الأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة ، ويمكن رد اتجاهاتهم في ذلك الى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : أن مفهوم الصفة حجة . فاذا قيد حكم من الأحكام بصفة من الصفات فإن ذلك يعنى اتفاء الحكم فيما اتفتت عنه تلك الصفة . وهذا الرأي هو رأى الامام مالك والشافعى وأحمد بن حنبل والأشعرى وجماعة من المتكلمين ، وهو رأى امام الحرمين كما حكاه عنه ابن الحاجب ، ورأى أبى عبيد وجماعة من أئمة اللغة (١) .

الاتجاه الثانى : أنه ليس بحجة ، فاذا قيد حكم من الأحكام بصفة من الصفات فإن ذلك لا يدل على نفي الحكم عن ليس متصفا بتلك الصفة ، وانما يستدل على حكمه بدليل آخر أو يظل على الاباحة الأصلية . وهذا رأى هو رأى الامام أبى حنيفة وأصحابه ، والامام الغزالى فى المستصفى ، والقاضى أبو بكر الباقلاانى من المالكية . وهو اختيار الآمدى فى الاحكام ، ورأى ابن سريج والقفال الشاشى (١٢) ، كما أنه رأى جماهير المعتزلة ، ويتجه اليه امام الحرمين كما حكاه الامام الرازى فى المحصول ، والرازى نفسه على هذا رأى كما أن الأخفش وابن جنى من أئمة اللغة يتجهون اليه (١٣) .

- 
- (١١) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٠٣ . وارشاد الفحول ص ١٥٨ ، وابو عبيد هو القاسم بن سلام البعدادى ، لغوى ، ومحدث وفقه - توفى سنة ٢٢٤ هـ . راجع شذرات الذهب ج ٢ ص ٥٤ .
- (١٢) القفال هو محمد بن على بن اسماعيل الشاشى ، القفال ، ابو بكر ، من اكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب - توفى سنة ٣٦٥ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٢٩ .
- (١٣) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ وما بعدها ، والمحصل جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ - وارشاد الفحول ص ١٥٧ . والأخفش هو سعيد ابن مسعدة ابو الحسن الأخفش ، كان معتزلياً ، له : معانى القرآن ، والمقاييس فى النحو - توفى سنة ٢١٠ هـ . راجع شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٦ . وابن جنى هو عثمان بن جنى النحوى المعروف ، توفى سنة ٣٩٢ هـ . راجع مقدمة محقق الخصائص .

الاتجاه الثالث : أنه حجة في بعض الصور دون غيرها ، وأصحاب هذا الاتجاه ينقسمون الى فريقين :

الفريق الأول : ويمثله امام الحرمين في رأيه الذي ورد عنه في كتابه البرهان حيث ذكر : « ان الصفات اذا كانت مناسبة للأحكام المنوطة بالموصوف مناسبة العلل معلولاتها فذكرها يتضمن اتفاء الحكم عند اتفائها » (١٤) .

ومبنى هذا الرأى التفريق بين الوصف المناسب والوصف غير المناسب ، فاذا كان الوصف مناسباً يؤخذ بمفهوم الصفة فيه ، وان لم يكن مناسباً فلا يؤخذ بمفهوم الصفة فيه (١٥) .

والمناسب ، مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : « مظل الغنى ظلم » (١٦) فان تقييد مظل الغنى - أى امتناعه عن أداء الدين وتأخيرها - بأنه ظلم وصف مناسب من جهة أن امتناع الغنى القادر على أداء الدين عن أدائه فيه فعلا استغلال وظلم ، ويناسبه مناسبة تامة الحكم عليه بالظلم ، ويترتب على هذا عن طريق مفهوم المخالفة أن الممتنع اذا كان غير غنى فان امتناعه لا يعتبر ظلماً للدواعى التى حملته على ذلك ، وهى فقره وعدم قدرته على أداء ما عليه (١٧) .

ومثاله أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : « فى سائمة الغنم زكاة » فان تقييد الغنم التى تجب فيها الزكاة بالسائمة تقييد بوصف مناسب من جهة أن الغنم فى حال سومها - وهو الرعى فى الكلا المباح الذى لا تترتب عليه أى نفقات على صاحب الماشية - يناسبها ايجاب الزكاة فيها ، واذا اتفى ذلك الوصف بأن كانت الغنم معلوفة فان الزكاة لا تجب فيها ، لما تقتضيه من المؤونة وتستلزمه من النفقة .

(١٤) البرهان ج ١ ص ٤٦٧ .

(١٥) راجع الأسنوى على النهاج ج ١ ص ٣١٩ ، وارشاد الفحول

ص ١٥٧ ، وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٩١ ، ٦٩٣ .

(١٦) الحديث سبق تخريجه .

(١٧) شرح الأسنوى ج ١ ص ٣١٩ .

أما إذا كان الوصف غير مناسب للحكم كما لو قال : « في الغنم  
البيضاء زكاة » أو « الأبيض يشبع إذ أكل » فإن هذا التقييد لا يدل على  
اتفاء الحكم فيما اتفى فيه ذلك القيد لأنه لا مناسبة فيه تقتضى ربط  
الحكم به حتى إذا ارتفع ثبت تقيضه (١٨) .

وهذا التفريق الذى جاء عن امام الحرمين بين الوصف المناسب وغير  
المناسب ورد عنه فى كتابه « البرهان » وقد أوردت نصه فى ذلك فى صدر  
هذا الحديث وأكده الأسنوى فى شرحه للمنهاج حيث ذكر : « ونقل  
الامام فخر الدين عن امام الحرمين أنه ليس بحجة وتبعه المصنف عليه  
— يعنى بذلك القاضى البيضاوى — وهو غلط ، فقد نص فى البرهان على  
أنه حجة وجعله أقوى من مفهوم الشرط ومثل بالسائمة ومطل الغنى قال :  
الا أن تكون الصفة لا مناسبة فيها فانه كاللقب فى عدم الدلالة » (١٩) .

ورغم ذلك ، فإن النقل عن امام لحرمين قد اضطرب فى هذه المسألة  
فقد أوردنا سابقا ونحن نعرض للاتجاهات فى عومها أن ابن الحاجب  
نقل عنه أنه يقول بمفهوم المخالفة فى الصفة مطلقا . كما نقل عنه الامام  
الرازى أنه لا يقول بمفهوم المخالفة فى الصفة مطلقا وتبع الرازى فى  
ذلك القاضى البيضاوى فى كتابه « المنهاج » حيث عدّه مع الذين لا يأخذون  
بمفهوم الصفة .

هذا ويعلل الجلال المحلى فى شرحه على جمع الجوامع (٢٠) اختلاف  
ما حكى عن امام الحرمين فى هذا الموضع بأن كلا من الامام الرازى  
وابن الحاجب قد نقل طرفا مما استقر عليه رأى امام الحرمين من غير  
تعرض للتفرقة التى يراها فى ذلك ، فالرازى نقل عنه القول بعدم الأخذ  
بمفهوم المخالفة فى الصفة من غير أن يورد قيده فى ذلك وهو عدّه  
المناسبة ، وابن الحاجب حكى عنه القول بالأخذ بمفهوم المخالفة فى

---

(١٨) البرهان ج ١ ص ٣٦٧ ، وشرح الأسنوى ج ١ ص ٢١٩ ،  
وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٣ .  
(١٩) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٩ .  
(٢٠) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٣٣٦ .

الصفة الذى يراه فى حال مناسبة الصفة من غير أن يتبع نقله عنه بإيراد ذلك القيد .

وهذا التعليل لاضطراب النقل عن امام الحرمين معقول وقد اتجه اليه أيضا الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح فى كتابه « تفسير النصوص » (٢١) : ومعقوليته من جهة أن فيه توفيقا بين ما حكى عنه وما ورد عنه هو نفسه من الأخذ بمفهوم المخالفة فى الصفة اذا كانت مناسبة وأثبتته فى كتابه « البرهان » (٢٢) .

هذا ، ويدخل فى هذا الفريق أيضا الامام الغزالى حيث جاء عنه ما يدل على أخذه بمفهوم الصفة اذا كانت مناسبة .

وفى ذلك يقول فى كتابه « المنحول » : « والى تخصيص بصفة لا تخيل » كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » فان الطعام لا يناسبه حكم الربا فهو كاللقب ، والى صفة مخيلة مناسبة للحكم كقوله : « فى سائمة الغنم زكاة » فهو المقول به فيفهم نفى الزكاة عن المعلوفة لا من مجرد التخصيص بل من الرابطة المتقررة فى عقل الفقيه بين السوم المرفق المقل للثروة المحقق للثروة ، وبين وجوب الزكاة الواجبة رفقا للفقراء من فضلة أموال الأغنياء (٢٣) .

(٢١) تفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٣ .

(٢٢) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٩ ، الا انه رغم معقوليته هذا غير مؤيد بما جاء عن الأسنوى فى تعليقه على نقل القاضى البيضاوى أن امام الحرمين لا يأخذ بمفهوم المخالفة فى الصفة حيث ذكر انه : « لا يمكن حمل كلام المصنف فى النقل عن امام الحرمين على ما لا يناسب لانه تقبل الخلاف عنه فى مثل سائمة الغنم مع انه متناسب » . راجع الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٩ .

(٢٣) المنحول للامام الغزالى ص ٢١٦ ، وانظر هامش التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول للأسنوى ص ٢٤٥ . وهذا والامام الغزالى فى كتابه « المستصفى » لا يأخذ بمفهوم المخالفة فى الصفة باطلا . ولهذا عددناه فى اصحاب ذلك الاتجاه اخذا مما جاء فى المستصفى .

الفريق الثاني : ويمثله أبو عبد الله البصرى (٢٤) الذى يذهب الى أن الخطاب المتعلق بصفة دال على النفى فيما عداها فى أحوال ثلاثة :

( أ ) أن يكون الخطاب قد ورد لليبان كقوله صلى الله عليه وسلم : « فى الغنم السائمة زكاة » (٢٥) . فهو بيان لقوله تعالى : «خذ من أموالهم صدقة» (٢٦) ولهذا يؤخذ بمفهوم المخالفة فى الصفة فيه .

( ب ) أن يرد الخطاب للتعليم وتمهيد القاعدة كقوله صلى الله عليه وسلم : « التحالف عند التخالف والسلعة قائمة » فقد جاء هذا الخطاب فى معرض التعليم وتمهيد القاعدة وبيانها ، ولهذا يؤخذ بمفهوم المخالفة فيه .

( ج ) أن يكون ما عدا الصفة داخلا تحتها كالحكم بالشاهدين فإى يدل على نفى الحكم عن الشاهد او واحد لدخوله فى الشاهدين ولا يدل على النفى فيما سوى ذلك (٢٧) .

هذا ، ويمكن أن يدخل فى هذا الاتجاه الذى يتوسط أصحابه فيأخذون بمفهوم المخالفة فى الصفة فى بعض الأحوال دون بعضها الآخر الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٢٨) حيث يتجه الى الأخذ بمفهوم المخالفة

---

(٢٤) هو الحسين بن على ، أبو عبد الله البصرى ، رأس المعتزلة ، حنفى المذهب منتشر الصيت ، واسع العلم ، توفى سنة ٣٦٩ هـ . راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٣١ .

(٢٥) سبق تخريج الحديث . (٢٦) التوبة : ١٠٣ .

(٢٧) واضح أن المفهوم هنا مفهوم عدد ولعله يريد بالصفة ما يشمل العدد عنده - راجع فى تفصيل مذهب أبى عبد الله البصرى ، الاحكام فى اصول الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٠٣ ، والمعتمد لأبى الحسين البصرى ج ١ ص ١٥٠ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٤ ، وإرشاد الفحول للشوكانى ص ١٥٨ .

(٢٨) عز الدين بن عبد السلام هو عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبى القاسم بن الحسين الدمشقى الملقب بسلطان العماء ، فقيه شافعى بلغ رتبة الاجتهاد - توفى بالقاهرة سنة ٦٦٠ هـ . راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٥٣ .

فى الصفة اذا كانت غالبية وعدم الأخذ بمفهوم المخالفة فيها اذا كانت غير غالبية محتجا فى ذلك بأن الصفة اذا كانت غالبية كانت العادة والغلبة تفيدها للسامع . فلا يحتاج الى لفظ يدل عليها، فاذا نطق بها المتكلم لم يكن لقصد الاعلام بها لأنها معلومة لديه وانما لسلب الحكم عن المسكوت عنه ، أما غير الغالبة فان العادة غير دالة عليها فيمكن أن يقال : ان المتكلم حينما نطق بها أراد بذلك افادة السامع فلا يكون مقصوده سلب الحكم عند انتفاؤها (٢٩) .

\* \* \*

① أدلة أصحاب الانجاه الأول :

استدل الذين يذهبون الى الأخذ بمفهوم الصفة بأدلة كثيرة أوردتها الامام الآمدي فى « الاحكام » وغيره من المصنفين من المتكلمين فى علم الأصول ، وبما أن بعض الأدلة التى أوردوها تدخل فى باب الاستدلال على مفهوم المخالفة فى عمومها فاننا نكتفى هنا بعرض الأدلة التى تتصل بمفهوم الصفة على وجه التعيين تاركين الأدلة الأخرى الى موضعها ، كما أننا بعد ايراد الأدلة سوف نورد المناقشات التى دارت حولها والردود المتصلة بذلك .

هذا ، ومن أدلة القائلين بمفهوم الصفة :

١ - أن المتبادر الى الفهم من قوله صلى الله عليه وسلم : « مظل الغنى ظلم » أن مظل الفقير ليس بظلم ، واذا ثبت ذلك فى العرف ثبت أيضا فى اللغة ، لأن الأصل عدم النقل ، لا سيما وقد صرح به فى هذا الحديث وغيره من الأحاديث أبو عبيدة وهو من أئمة اللغة المرجوع اليهم ، فقد قال لما سمع قول النبى صلى الله عليه وسلم : « مظل الغنى ظلم » قال : يدل أن مظل غير الغنى ليس بظلم ، وقال - لما سمع قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لى الواجد يحل عقوبته وعرضه » (٢٠) - : ان هذا يدل على أن

(٢٩) شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٢٧٢ .

٣٠١ الحديث رواه البخارى فى كتاب « الاستقراض » معلقا . ورواه الامام أحمد والنسائى وأبو داود فى كتاب « الأفضية » . وأخرجه ابن ماجه - راجع نيل الأوطار باب (التفليس ) وكتاب « الحوالة والضمان » ج ٥ ص ٣٦١ .

مطل غير الواجد لا يحل عقوبته وعرضه . ولما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحا خيرا من أن يمتلىء شعرا » (٣١) . وسئل : هل المراد به الهجاء مطلقا أو هجاء النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ؟ قال : ان المراد به الهجاء مطلقا ، اذ لو كان المراد به هجاء الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن لتعليق ذلك بالكثرة وامتلاء الجوف منه معنى ، لأن ما دون ملء الجوف من ذلك ككثيره - ووجه الاحتجاج هنا أنه ذهب أن تعليق الذم على امتلاء الجوف من ذلك مخالف لما دونه (٣٢) .

وكذلك يتبادر الى الفهم من قولهم : « الميت اليهودى لا يبصر » أن غيره يبصره ، والانسان الطويل لا يطير أن القصير يطير ، ولهذا كانوا المقيد بصفة يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء تلك الصفة فهو أيضا دأب يضحكون من مثل هذا الكلام ويسخرون منه (٣٣) .

وإذا كان ذلك هو دأب أبو عبيدة وغيره من أهل اللغة في أن الكلام المقيد بصفة يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء تلك الصفة فهو أيضا دأب الامام الشافعى - وهو فوق فقيه من أئمة اللغة المرجوع اليهم - فقد أثر أن الأصمعى (٢٤) احتج بقوله وصحح عليه دواوين الهذليين (٣٥) .

(٣١) الحديث رواه البخارى وأبو داود وابن ماجه والترمذى فى (باب الادب) ، ورواه مسند فى الشعر ، والامام احمد فى الاستئذان - المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوى ج ٣ ص ١٣٠ طبعة بريل . وراجع صحيح الترمذى بشرح ابن العربى ج ١٠ ص ٢٩٢ ، وقال عن الحديث ابو عيسى : انه حسن صحيح . ارجع السابق والصفحة نفسها .

حسن صحيح . المرجع السابق والصفحة نفسها .  
١٣٢١ الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٠٤ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٥ .

(٣٣) الاسنوى على النهاج ج ١ ص ٣١٩ ، وانظر المحصول للامام الرازى جزء ١ قسم ٢ ص ٢٤١ ، والاحكام للامدى ج ٣ ص ١٠٩ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣٤) هو عبد الملك بن على بن اصمع الباهلى أبو سعيد ، راوية العرب نسبته الى جده اصمع - توفى سنة ٢١٦ هـ - راجع شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٦ .

(٣٥) راجع البرهان لامام الحرمين ج ١ ص ٤٥٦ .

وكل ذلك يصل بنا الى أن الكلام المقيد بصفة يدل على نفى الحكم عند تخلف تلك الصفة ؛ وأن اللغة تفتضى بذلك بأن متيزى أمتها فهموا ذلك (٣٦) .

٢ - أن تخصيص الوصف بالذكر يستدعى فائدة لأن تخصيص آحاد البلغاء لوصف بالذكر - دون غيره - في كلامه يستدعى ذلك ، والشارع أولى بأن يكون لتخصيصه وصفا بالذكر فائدة ، والفائدة هي تخصيص الحكم به ، لأن غيرها من الفوائد منتف بالأصل من جهة ، كما أن محل النزاع فيما لم يظهر فيه للتخصيص فائدة سوى نفى الحكم عند انتفاء الصفة من جهة أخرى (٣٧) .

٣ - أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بعلية ذلك الوصف ، والأصل وحدة العلة - أي عدم وجود علتين للحكم الواحد - وحينئذ فينتفى الحكم بانتفاء تلك الصفة لأن المعلول يزول بزوال علته (٣٨) .

٤ - أن السيد لو قال لو كيله : اشتر لي مملوكا أسود ، فهم منه عدم جواز شراء الوكيل للأبيض . حتى أنه لو اشترى الأبيض لم يكن ممثلا لارادة موكله ، وفي ذلك دلالة على أن الحكم - وهو الشراء - متعلق بالصفة - وهي السواد - منتف عند انتفائها : وذلك هو مفهوم الصفة (٣٩) .

٥ - أن أهل اللغة فرقوا بين الخطاب المطلق والمقيد بالصفة كما فرقوا بين الخطاب المرسل والمقيد بالاستثناء ، والاستثناء يدل على أن حكم المستثنى على خلاف المستثنى منه فكذلك الصفة (٤٠) .

- 
- (٣٦) مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ ، وانظر تفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٤ .  
(٣٧) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٧٠ ، وانظر المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٤٣ .  
(٣٨) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٧٠ ، وانظر المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٤٣ ، والاحكام للامدى ج ٣ ص ١١٤ .  
(٣٩) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٠٨ .  
(٤٠) المرجع السابق ج ٣ ص ١١٣ .

٦ - أن تخصيص الكلام بذكر صفة فيه إذا كان دالا على الحكم في المحل الذي تحققت فيه الصفة نطقا . وعلى نفيه في محل السكوت كانت الفائدة في التخصيص أكثر مما إذا لم يدن . وذلك يدن على الأخذ بمفهوم الصفة (٤١) .

هذه هي الأدلة التي اعتمد عليها القائلون بحجية مفهوم الصفة . وقد نوقشت هذه الأدلة من جانب المعارضين . حيث قالوا :

١ - في الدليل الأول أن حكم أبي عبيدة والامام الشافعي ينهى الحكم عند انتفاء الصفة اعتمادا على اللغة غير مسلم حيث انهما لم يتبعاه بما يشعر بنقله عن العرب . ولم يرد في أقوالهما ما يدن على ذلك فلا يبعد أن يكون ذلك اجتهادا منهما فلا يكون حجة على غيرهما من المجتهدين المخالفين ؛ وحتى لو فرض أنهما حكما بذلك نقلا عن العرب فانه لا يصلح أيضا دليلا في هذه القاعدة اللغوية الكبيرة التي تبنى عليها كثير من الأحكام . لكونه من أخبار الاحاد وفيما عدا ذلك فان هذا القول عنهما معارض بمذهب الأخفش وهو من أهل اللغة الذي ذهب الى نفي القول بمفهوم المخالفة في الصفة (٤٢) .

وقد دافع القائلون بحجية مفهوم الصفة عن دليلهم الأول هذا أمام هذه الاعتراضات فقالوا :

( أ ) ان أبا عبيدة والامام الشافعي حتى إذا لم يعزوا ذلك الى العرب فان قولهما مقبول من جهة أن أكثر اللغة انما يثبت بقول الأئمة : « معنى هذا اللفظ كذا » ويظل قولهم في ذلك مقبولا مع احتمال ألا يكون المعنى كذلك ، لأن مثل هذا الاحتمال لا يمنع من افادة الظن ، وليس من شأنه أن يكون مانعا من ذلك ، اذ لو كان ذلك شأنه لما ثبت مفهوم شيء من اللغات (٤٣) .

(٤١) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٤٢) الاحكام ج ٣ ص ١٠٤ . ومختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ ،

وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٥ ، ٦٩٦ .

(٤٣) شرح مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ .

( ب ) أما مخالفة الأخفش لما ورد عن أبي عبيدة والامام الشافعي وهو من أهل اللغة مثلهما . فان ذلك مردود بأن أبا عبيدة تكرر منه ذلك القول في مواطن كثيرة ، وتعقيبا على أحاديث متعددة من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فكان الأمر مستفيضا عنه في ذلك ، والامام الشافعي روى أصحابه عنه ذلك مع كثرتهم ، وكذلك رواه عنه المخالفون وهذا يجعل الرواية عن الأخفش في عدم الأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة ضعيفة أمام الرواية بالأخذ به عن الامام الشافعي وأبي عبيدة .

هذا عدا أن الامام الشافعي وأبا عبيدة أرجح من الأخفش لكونهما أعظم منه في العلم والشهرة من جهة ، وأتبعهما من جهة أخرى يشهدان بالاثبات - أى اثبات مفهوم الصفة - وهو يشهد بنفي ذلك المفهوم ، ومن القواعد المقررة أن المثبت أولى من النافي (٤٤) .

٢ - وقال المعارضون في مناقشة الدليل الثاني : انه يلزم على الأخذ بهذا الدليل أن يكون مفهوم اللقب حجة وليس بحجة اتفاقا ، ذلك أن اللقب مثل الصفة من جهة أنه لو لم يثبت به نفي الحكم عما عداه لم يكن مفيدا .

ودافع المستدلون عن دليلهم بأن اللقب او أسقط لاختل الكلام فذكر لعدم الاختلال وتلك فائدة عظيمة ، وحينئذ فلا يصدق عليه أنه لو لم يكن له مفهوم لم يكن لذكره فائدة فالفائدة فيه هي تماسك الكلام وعدم اختلاله وتشخيص الذات التي يطلق عليها اللقب (٤٥) .

٣ - وقالوا في مناقشة الدليل الثالث : انه لا يلزم من انتفاء العلة انتفاء الحكم مطلقا حتى يقال مثله في الصفة اذ ربما يكون الحكم معلولا لعلتين وذلك لا يقتضى اتفاهه بانتفاء احدهما .  
وأجاب المستدلون بأن انتفاء العلة يستلزم انتفاء المعلول المساوي ،

(٤٤) شرح مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ ، تفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٦ ، ٦٩٧ .  
(٤٥) شرح مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ .

والمقصود بالمعلول المسوى الندى لا يكون له علة أخرى . احترازاً بذلك عما يكون له علة أخرى كالحرارة المعلولة تارة للنار وتارة للشمس . إذ لو كان له علة أخرى لكان يثبت بالعلة الأولى ويثبت بدونهما . وحينئذ فلا يلزم من انتفاء إحدى العتين انتفاء الحكم الا بانتفاءهما (٤٦) .

٤ - وفي الدليل الرابع قال المعارضون : ان عدم جواز شراء الوكيل للمملوك الأبيض ليس منشؤه مفهوم اصفة وانما النفي الأصلي أو الاباحة الأصلية (٤٧) .

ولعل ضعف هذه المناقشة بين لأن دلالة اللغة واضحة في عدم جواز شراء الأبيض عند تقييد المشتري بأن يكون أسوداً . ولست في حاجة لاباحة الأصلية لأنها لا تكون الا عند عدم الدليل .

٥ - وقالوا في الدليل الخامس : نحن لا ننكر الفرق بين الخطاب المطلق وبين الحكم المقيّد بصفة . فان حكم المطلق العلم أو الظن بثبوته مطلقاً ، وحكم الخطاب المقيّد بصفة ثبوته في محل التقييد قطعاً أو ظناً ، وفي غير محل التقييد مشكوك في اثباته ونفيه فهما فعلاً مفترقان . وكذلك الخطاب المرسل يقتضى اثبات الحكم أو نفيه مطلقاً ، والخطاب المستثنى منه يقتضى نفي الحكم في صورة الاستثناء . فهما مفترقان أيضاً غير أن الاشتراك في الافتراق بين الخطاب المطلق والخطاب المقيّد بصفة من جهة وبين الخطاب المرسل والخطاب الذي دخله استثناء من جهة أخرى لا يبرر اعطاء اصفة حكم المستثنى منه بحيث يكون الحكم في الأمر الذي سلبت عنه الصفة بخلاف الحكم الثبتي نيه الصفة . كما أن المستثنى - دائماً على خلاف المستثنى منه - لأن نفي الحكم في المستثنى منه ثابت جزماً أما نفي الحكم عند انتفاء الصفة فمشكوك فيه .

وعلى هذا ، فان قيل : ان العرب سوت بينهما من كل وجه فهو ممتنع ، وان قيل بوجوب التسوية بينهما من جهة أنه لا بد من الافتراق بين المطلق

(٤٦) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٢٠ .

(٤٧) الاحكام ج ٣ ص ١٠٨ .

والمقيد بالصفة في الجملة كما وقع الانقراق بين المطلق والمستثنى في الجملة فهو واقع لا محالة (٤٨) .

وللرد على ذلك نقول : يكفى الافتراق في الجملة .

٦ - وقالوا في مناقشة الدليل السادس : ان مفهوم الصفة وان كان من جملة الفوائد غير أن اثبات الحكم أو نفيه مأخوذ من الدليل وليس من التخصيص نفسه (٤٩) .

وقد يرد على ذلك : بأن التخصيص داخل في الدليل لأن دليل مفهوم المخالفة في أساسه قائم على فكرة التخصيص .

\* \* \*

❶ أدلة أصحاب الاتجاه الثاني :

هذا وقد استدل الذين اتجهوا الى عدم الأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة - فوق المناقشات التي أوردوها على المثبتين - بالأدلة التالية :

١ - أن مفهوم المخالفة في الصفة لو ثبت بدليل ، ولا دليل هنا لأن الدليل اما عقلي رهو لا يصحح في هذا الموضع . واما نقلي وثنقلي اما أن يكون متواترا وهو غير متحقق هنا لأنه لو كان شة تواتر لما حدث اختلاف في المسألة . أو آحاد وهو غير مفيد . لأن هذه القضية من مسائل الأصول الأساسية التي تبنى عليها كثير من الأحكام .

وقد رد المثبتون على هذا الدليل : بأن التواتر ليس بمشترط هنا لتعذر حدوثه ، ونقل الآحاد كاف اذ لو لم يكن كافيا لأدى الأمر لامتناع العمل بأكثر أدلة الأحكام لعدم توافر التواتر في نقل مفرداتها ، هذا فضلا عن أن العلماء في العصور المختلفة كانوا يكتفون في فهمهم لمعاني الألفاظ اللغوية بأخبار الآحاد كنقلهم عن الأصمعي والخليل وأبي عبيدة وسيبويه (٥٠) .

(٤٨) المرجع السابق ج ٣ ص ١١٣ .

(٤٩) الاحكام ج ٣ ص ١١٤ .

(٥٠) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٩ . وبتفسير

النصوص ج ١ ص ٦٦٩ . ٧٠٠ .

٢ - أن تقييد الحكم بالصفة لو كان يدل على نفيه عند انتفائها لما حسن الاستفهام عن الحكم - حال النفي - لكونه استفهاما عما دل عليه اللفظ . مثال ذلك أنه لو قيل : « أد الزكاة عن غنمك السائمة » فإنه لا يستغرب أن يسأل السامع المتلقى : وهل أوديتها عن المعلوفة ؟

وحسن سؤال السامع - عن المعلوفة وعدم استغرابه - في مثل هذه الحال - دليل على أن حكمها لا يعرف من خلال ذكر السائمة (٥١) .  
وقد رد المثبتون على دليل النافين هذا بأن حسن الاستفهام إنما كان لكونه طلبا للأجلى والأوضح . ولا مانع من ذلك لأن دلالة مفهوم المخالفة في الصفة وغيرها ظنية غير قطعية ، وذلك يفسح المجال للسائل ليسأل مع وجود تلك الدلالة (٥٢) .

٣ - أن تقييد الحكم بالصفة لو كان دالا على نفي الحكم عن غير المتصف بها لجرى ذلك فم الخبر كما يجرى في الأمر لأشترهما في الصلاحية للتخصيص بالصفة وجريان ذلك في الخبر ممتنع إذ أنه لو قال : « رأيت الغنم السائمة ترعى » فإنه لا يدل على عدم رؤية المعلوفة ترعى (٥٣) .

وقد رد المثبتون على هذا الدليل بما يأتي :

(أ) أنه لا فرق عندنا في تعليق الحكم بالصفة بين الأمر والخبر ، وما ذكرتموه من المثال يدل عندنا على عدم رؤية المعلوفة ترعى إلى أن يأتي دليل جديد يدل على رعيها ، كما أن القائل لو قال - مثلا - : « الفقهاء الشافعية فضلاء أئمة » فإن سامعه من فقهاء الحنفية تسمئز نفسه من ذلك . لا لوصفه لعلماء الشافعية بالفضل بل لما فيه من الأشعار بسلب ذلك عن ليس بشافعي (٥٤) .

(٥١) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١١٧ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ١٢ ص ١٧٩ .

(٥٢) المرجعان السابقان والصفحات نفسها .

(٥٣) المرجعان السابقان والصفحات نفسها .

(٥٤) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٩ .

(ب) على أننا لو سلمنا - فرضا - بصحة دليل المخالف فان ذلك يكون قياسا للخبر على الأمر ، والقياس في اللغة ممتنع (٥٥) .

(ج) أننا لو قدرنا صحة القياس في اللغة فان الفرق بين الخبر والأمر ظاهر ، لأن المخبر عادة يخبر عما عينه وشاهده ، ولا يلزم من مشاهدته شيء ووصفه له ألا يكون قد شاهد ما ليس على صفته ، فالذي يقون مثلا : « رأيت لحما طريا ، ورطبنا جنيا » فانه ينبىء عن اللحم الذي رآه والرطب الذي شاهده ولا يعنى هذا أن ما لم يشاهده ليس طريا أو جنيا لأن الحكاية عنده قاصرة على ما شاهده ، ويختلف الحكم تماما في ذلك في الأمر فان من يقول للملوكه : اشتر لي رطبنا جنيا أو لحما طريا ، فان الوصف ملاحظ عنده ومقصود به بيان ما يشتريه الملوك وما لا يشتري فكان النفي فيه ملازما للإثبات (٥٦) .

٤ - أن تعليق الحكم على صفة من الصفات لو كان دالا على نفي الحكم فيما اتت فيه الصفة لدل - اما مطابقة أو تضمنا أو التزاما - لأن الدلالة منحصرة فيها ، لكنه لا يدل بوحدة منها .

بيان ذلك : أن نفي الحكم عن غير المذكور ليس هو عين اثبات الحكم في المذكور حتى يكون مطابقة ، ولا جزؤه حتى يكون تضمنا ، كما أن الذهن لا يسبق اليه عند سماعه للوصف حتى يكون التزاما اذ أن السامع قد يتصور ايجاب الزكاة في السائمة مع غفلته عن المعلوفة (٥٧) .

وقد أجاب المثبتون على هذا الدليل : بأن تعليق الحكم بالصفة يدل على نفيه عما عداها بالالتزام ، اذ أن في ربط الحكم بالصفة اشعارا بعملية تلك الصفة كما تقدم ، وانتفاء العلة يستلزم انتفاء المعلول ، وبهذا تكون

---

(٥٥) الاحكام ج ٣ ص ١١٨ . ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٩ .

(٥٦) الاحكام ج ٣ ص ١١٨ .

(٥٧) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٢٠ .

دلالة مفهوم المخالفة من باب الدلالة الالتزامية وهى واحدة من الدلالات التى ذكرتها (٥٨) .

٥ - لو صح القول بمفهوم الصفة لما جاز أن يقال : « أد زكاة الغنم السائمة والمعلوفة » لا على سبيل الجمع بينهما ولا على التفريق ؛ لأن تعليق الزكاة بالسائمة يعنى نفيها عن المعلوفة ، كما لا يجوز أن تقول فى مفهوم الموافقة : « لا تقل لزيد أف واضربه » (٥٩) .

وقد رد المثبتون لمفهوم الصفة على هذا الدليل :

بأنه لو قال : « أد زكاة الغنم السائمة والمعلوفة » فإن ذلك غير مستنع ولا يتعارض مع الأخذ بمفهوم المخالفة فى الصفة كما ذكرتم ، ذلك أن قول القائل : « أد الزكاة عن الغنم السائمة » انما يدل على عدم أدائها فى المعلوفة لاختصاصه بالسائمة بالذكر ، فكانت ملاحظة ذلك القيد فيها ضرورية لذلك . أما لو عطف عليها المعلوفة كما فى المثال المذكور فلا يكون مخصصا للسائمة بالذكر فلا يدل على النفي فى المعلوفة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن استدلالكم هذا منتقض بالتخصيص بالغاية ؛ إذ أن القائل لو قال : « صم الى غروب الشمس » فانه يدل على أن ما بعد الغاية مخالف فى حكمه لما قبلها . ومع ذلك لو قال : « صم الى غروب الشمسى والى نصف الليل » لم يكن فى الأخير نقضا للأول (٦٠) .

أما لو قال : « أد زكاة الغنم السائمة » ثم قال : « أد زكاة الغنم المعلوفة » على سبيل التفريق بينهما لا على سبيل الجمع فإن غايته المعارضة بين القولين . والمعارضة بين النصوص وبينها وبين المفاهيم غير ممتعة . كما أنه لا يلزم من عدم جواز ذلك فى مفهوم الموافقة امتناعه أيضا فى مفهوم المخالفة للفارق بين المفهومين ، إذ أن مفهوم الموافقة قطعى لا تجوز مخالفته ، ومفهوم المخالفة ظنى ، والظنى تجوز مخالفته (٦١) .

(٥٨) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٥٩) الاحكام ج ٣ ص ١١٩ .

(٦٠) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٦١) الاحكام ج ٣ ص ١٢٠ .

٦ - لو كان للصفة مفهوم لما جاء المنطوق بما يخالف ذلك المفهوم ،  
لأن الأمر حينئذ يؤول الى التعارض بين المفهوم والدليل الذى نبت به  
مخالفة فى محل النطق ، والأصل عدم التعارض •

وفد ورد ذلك فى النصوص الشرعية فى قوله تعالى :  
« ولا تقتلوا اولادكم خشية الاملاق » (١٦٣) ، اذ اننا لو أخذنا بمفهوم الصفة فيها  
لكان فى الآية دليل على جواز القتل عند انتفاء خشية الاملاق ، وليس كذلك  
بل هو حرام فى كل حال (١٦٣) •

وقد أجاب المثبتون : بأن هذا الدليل فى غير محل النزاع حيث ان  
محل النزاع فيها لم تظهر للتخصيص فيه فائدة سوى نفي الحكم عن  
الموصوف ، والتخصيص بالموصف هنا له فائدتان :

احدهما : أنه الغالب من احوالهم أو الدائم اذ كان شأنهم أنهم  
يقتلون اولادهم خشية الاملاق فجاء النهى متوجها على الحالة التى كانوا  
عليها •

ثانيهما : أنه يدل على المنسكوت عنه بطريق الأولى ، اذ ان الله  
سبحانه وتعالى لما نهاهم عن قتل اولادهم خشية الفقر دل ذلك على  
نهيهم عن قتلهم عند عدم خشية الفقر من باب أولى . وهو مفهوم  
الموافقة (١٦٤) •

\* \* \*

(١٦٢) الاسراء : ٣١ •

(١٦٣) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٢٠ •

(١٦٤) المرجع السابق والصفحة نفسها •

## ٢ - مفهوم الشرط

يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن مفهوم الشرط بادئين فى ذلك بتعريفه أن نذكر أن الشرط له مدلول عند علماء الكلام ، وآخر عند النحاة .

وهو عند أهل الكلام يعنى : « ما يتوقف عليه المشروط ولا يكون داخلا ولا مؤثرا فيه » (١) .

وعند النحاة : « ما دخل عليه أحد الحرفين « ان » أو « اذا » أو ما يقوم مقامهما مما يدل على سببية الأول ومسببية الثانى » (٢) .

والنوع الأخير وهو الشرط عند النحاة - ويسمى أيضا بالشرط اللغوى - هو المراد هنا ، أى أنه هو الذى له مفهوم ويقصد اليه . وقد عرف أصوليو المتكلمين مفهومه هذا بأنه . « دلالة اللفظ المفيد لحكم معلق على شرط ثبوت تقيص ذلك الحكم فى المسكوت عنه عند عدم الشرط » (٣) .

هذا ولا بد من أن نذكر هنا أن الشرط لا يفيد مفهومه ذلك الا اذا اتت كل الدواعى للاشتراط ما عدا نفى الحكم عن المسكوت عنه مما يأتى توضيحه - بعد - فى شروط العمل بمفهوم المخالفة .  
ومن أمثله :

١ - قوله تعالى فى شأن المطلقات : « وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » (٤) .

(١) ارشاد الفحول للسوكانى ص ١٥٩ .

(٢) اصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلى ج ١ ص ٣٦٣ .

(٣) التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٦ ، وانظر اصول الفقه للشيخ

محمد الخضرى ص ١٢٣ .

(٤) الطلاق : ٦ .

فانه يدل بمنطوقه على وجوب نفقة العدة للمطلقة طلاقاً بائناً اذا كانت حاملاً ، ويدل بمفهومه المخالف على عدم وجوب النفقة للمعتدة غير الحامل ، والمفهوم المخالف فى الآية مفهوم شرط لأن الحكم فيها مرتب على شرط بأداة هي «ان» فى قوله تعالى : «وان كن اولات حمل فأنفقوا» . . الآية .

٢ - قوله تعالى فى شأن الزواج بالاماء : « ومن لم يستطع منكم طويلاً ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » (٥) .  
وقد تقدم الاستشهاد بهذه الآية على مفهوم الصفة من جهة أن التى يحل الزواج بها من الاماء - عند عدم القدرة على زواج الحرائر - هي المؤمنة ، ومفهوم الصفة فيه عدم جواز الزواج بالأمة الكافرة كما تقدم .  
وفيه أيضاً مفهوم شرط حيث ان المسلم يحل له الزواج بالاماء المؤمنات بشرط العجز وعدم القدرة أو الطول لزواج الحرائر ، ومفهوم هذا الشرط أنه لو قدر على زواج الحرائر فلا يصح له الزواج بالاماء المؤمنات ، لأن حل الزواج بهن مشروط بعدم الاستطاعة ، واذا اتفى الشرط اتفى المشروط - وهو الحل - باتفائه ، وثبت تقيضه - وهو عدم الحل - وهذا هو مفهوم الشرط .

٣ - قوله تعالى فى شأن قصر الصلاة : « واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا » (٦) .  
حيث دلت الآية بمنطوقها على جواز قصر الصلاة فى حال الخوف « ان خفتن ان يفتنكم ... » الآية ... ودلت بمفهومها المخالف - وهو مفهوم شرط - على اتفاء الحكم وهو جواز قصر الصلاة عند اتفاء الشرط بأن كان المسلمون فى حال أمن لا حال خوف وثبوت تقيضه وهو عدم جواز القصر الا لدليل آخر (٧) .

(٦) النساء : ١٠١ .

(٥) النساء : ٢٥ .

(٧) المناهج الأصولية فى الاجتهاد بالراى فى التشريع الاسلامى للأستاذ

الدكتور فتحى الدربنى ص ٤١١ .

٤ - قوله صلى الله عليه وسلم فى شأن الهبة : « الواهب أحق بهته ما لم يشب منها » (٨) أى يعوض ، فقد دل هذا الحديث بمنطوقه على أن للواهب الرجوع فى هبته اذا لم تكن مقابل عوض ، ودل بمفهومه المخالف على منع الواهب من الرجوع فى هبته اذا عوض عنها (٩) .

\* \* \*

### ● آراء العلماء فى مفهوم الشرط :

للعلماء فى مفهوم الشرط من حيث الأخذ به أو عدمه - اتجاهان :  
الاتجاه الأول : وهو اتجاه أكثر العلماء أن تعليق الحكم بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء ذلك الشرط وتبوت نقيضه . وقد توجه هذا الاتجاه كل الذين قالوا بمفهوه الصفة السابق . وشايعهم أيضا - من المنكرين لمفهوه الصفة - ابن سريج والهراسي (١٠) من الشافعية . والكرخي (١١) من الحنفية ، وأبو الحسين البصرى من المعتزلة (١٢) .  
كما أن بعضهم نقله عن أكثر الحنفية وعن أكثر أهل العراق ، ونقله امام الحرمين عن أكثر العلماء مع قوله به - مع أنه لا يأخذ بمفهوه الصفة الا بتفصيل - وهو أيضا اختيار الامام الرازى والقاضى البيضاوى وابن الحاجب (١٣) .

- ١٨١ الحديث رواه الحاكم وصححه - راجع نصب الرانية ج ٢ ص ١٢٥ .  
٩١ اصول الفقه الاسلامى الأسناد الدكتور وهبة مصطفى الزبيلى ج ١ ص ٣٦٤ .  
١٠١ الهراسى هو عيسى بن محمد بن عيسى - أبو الحسين الطبرى الملقب بعماد الدين المعروف بالكيا الهراسى . فقه شافعى ومفسر - توفى سنة ٥٠٤ هـ - راجع أصول الفقه تاريخه - رجاله ص ١٩٠ .  
١١١ الكرخى هو عبد الله بن الحسين الكرخى . فقه حنفى تنبأ اليه رئاسة الحنفية بالعراق - توفى سنة ٣٤٠ هـ - راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١١٩ .  
١٢١ انظر المعتمد لأبى الحسين البصرى ج ١ ص ١٤١ وما بعدها .  
والاحكام للامدى ج ٣ ص ١٢٦ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨١ .  
(١٣) راجع المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٠٥ . وارشاد الفحول ص ١٥٩ .

الاتجاه الثانى : وهو اتجاه لفريق من العلماء أن التعليق بالشرط لا يدل على ثبوت تقيض الحكم عند انتفاء الشرط . وانما يؤخذ الحكم - فى حال السكوت - من البراءة الأصلية .

وهذا الاتجاه اتجه أكثر المعتزلة وأبى بكر الباقلانى والقاضى عبد الجبار ، وهو ما رجحه المحققون من الحنفية كما أنه المروى عن الامام أبى حنيفة ، ونقله ابن التلمسانى عن مالك ، واختاره الامام الغزالى والآمدى (١٤) .

\* \* \*

### ● أدلة القائلين بمفهوم الشرط :

استدل القائلون بمفهوم الشرط بالأدلة السابقة فى مفهوم الصفة كما يشير العضد فى شرحه لمختصر المنهى - وذلك لأن الشرط صفة من جهة المعنى (١٥) - فضلا عن ذلك فقد استدلوا على الأخذ بمفهوم الشرط بالدليلين الآتيين :

١ - أن يعلى بن أمية (١٦) فهم من تعليق القصر على الخوف بكلمة « ان » فى قوله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » (١٧) عدم القصر فى حالة الامن . ولذلك سأل سيدنا عمر - رضى الله عنه - قائلا : ما بالناس تقصر وقد أمنا ؟ وقد قال تعالى : « فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم » وأقره سيدنا عمر على فهمه وعقب على قوله : لقد عجبت مما عجبت منه فسألت النبى صلى الله

---

(١٤) راجع الاحكام ج ٣ ص ١٢٠ ، ١٢١ ، والمستصطفى ج ٢ ص ٢٠٥ هذا ، والامام الغزالى فى « المنحول » يأخذ بمفهوم الشرط ( راجع المنحول ص ٢١٠ . وارشاد الفحول ص ١٥٩ .

(١٥) اذ ان الصفة فى باب المفاهيم لا يقصد بها خصوص النعت النحوى . كما تقدم ، وانما يعنى بها القيد الوارد على الذات نعتا كان أو غيره - راجع التقرير والتحجير ج ١ ص ١٧٧ .

(١٦) هو يعلى بن أمية بن أبى عبيدة واسمه عبيد ويقال : زيد . ( ت ٣٧ هـ ) راجع تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ج ١١ ص ٤٠٥ .. (١٧) للنساء : ١٠١ .

عليه وسلم عن ذلك ، فقال : « صدقة تصدق الله عليكم فاقبلوا صدقته » (١٨) .

وجه الاستدلال في هذه الواقعة أن فهم يعلى وسيدنا عمر اتجه الى عدم جواز القصر في حال الأمن . وأقرهما النبي صلى الله عليه وسلم على فهمهما بقوله : « صدقة تصدق الله » . . . الى آخر الحديث . وذلك دليل ظاهر على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط . ولو كان الأمر على غير ذلك لما تبادر ذلك الفهم الى خاطر يعلى بن أمية ولما تعجب سيدنا عمر وكشف عن تعجبه ليعلى حينما سأله ، ولما أقر الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا سيدنا عمر أخيرا في تعجبه وهدهاه الى أن القصر رخصة وصدقة تصدق الله بها على المسلمين ، اذ كان من الميسور على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبين له ابتداء - وهو المنوط به البيان - أن الشأن ليس كما فهمه . وأن شرط الخوف في الحكم لا يعنى انتفاء الحكم في حال الأمن (١٩) .

هذا ، وقد تصدى النافوز للأخذ بمفهوم المخالفة في الشرط لهذا الدليل بالمناقشة وقالوا فيه :

ان الاستدلال بقضية يعلى بن أمية ليس فيه ما يدل على أن يعلى وسيدنا عمر فهما أن ثبوت القصر في حال الخوف مانع من ثبوت القصر في حال الأمن ، ولذلك سألا متعجبين من ثبوته في حال الأمن ، بل لعلهما فهما أن الأصل في الصلاة عدم القصر وحينما جاء القصر في حال الخوف بنص الآية ولم يرد ما يدل على القصر في حالة الأمن ، فلهذا ظنا بقاءه على حكمه الأصلي وهو عدم القصر فلما باتا قاصرين تعجبا .

وإذا كان مثل هذا الاحتمال قائما لم يتمحض أن سؤالهما وتعجبهما كان مبنيا على فهمهما أن تعليق الحكم بالشرط يدل على نفيه عند انتفائه .

(١٨) الحديث رواه الجماعة الا البخارى - راجع فيض القدير ج ٣ ص ٢٤٤ . ونيل الأوطار مع منقى الأخبار ( ابواب صلاة المسافر ) : باب ( اختيار القصر وجواز الاتمام ) ج ٣ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(١٩) الاحكام للأمدى ج ٣ ص ١٢٨ . وتفسير النصوص ج ١ ص ٧١٦ .

وقد دافع الآخذون بمفهوم الشرط عن دليلهم أمام هذا الاعتراض قائلين : ان هذا الاحتمال يسلم ويصح لو كان الأصل في الصلاة الاتمام وليس كذلك ، بل الأصل فيها القصر ، ودليله ما روى عن السيدة عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « كانت الصلاة في السفر والحضر ركعتين ، فأقرت في السفر وزيدت في الحضر » (٢٠) .

فاذا كان الأمر كذلك لم يبق للتعجب وجه سوى دلالة اشتراط الخوف في القصر على عدم القصر عند عدمه ، وذلك هو مفهوم الشرط (٢١) .

٢ - أن النحويين سموا كلمة «ان» حرف شرط ، والشرط ما ينتفى الحكم عند اتفائه فيلزم على ذلك أن يكون المعلق بذلك الشرط منتفيا عند اتفائه (٢٢) .

وقد ناقش المعارضون هذا الدليل بأنه لا نزاع أن النحويين سموا حرف « ان » بحرف الشرط لكن ربما يكون ذلك من اصطلاحاتهم الحادثة كتسمياتهم الحركات المخصوصة: بالرفع والنصب والجر، وان لم تكن تلك الحركات مسماة بذلك في أصل اللغة (٢٣) .

وقد أجاب أصحاب الدليل على هذا الاعتراض : بأنا نستدل الآن باستعمالها للشرط على أنها في اللغة كذلك ، اذ لو لم تكن كذلك لكانت منقولة عن مدلولها والأصل عدم النقل (٢٤) .

ثم عاد المعارضون مسلمين بأن الشرط أصيل في التسمية لكنهم اعترضوا من وجهة أخرى وهي عدم التسليم بأن الشرط ما ينتفى الحكم

---

(٢٠) رواه البخارى ومسلم واللفظ للبخارى . وذكر انه من قول السيدة عائشة غير مرفوع ، وان السيدة عائشة لم تحضر زمان فرض الصلاة وانه لو كان ثابتا لنقل متواترا - راجع نيل الأوطار ( ابواب صلاة المسافر )

(٢١) الاحكام للأمدى ج ٣ ص ١٢٩ .

(٢٢) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢٣) المرجع السابق ، والأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٢٤) الأسنوى ج ١ ص ٣٧٢ .

عند انتفائه بل شرط الشيء ما يكون علامة على ثبوت الحكم من قولهم :  
« أشراط الساعة » أى علاماتها •

وإذا كان الشرط عبارة عن العلامة لزم من ثبوته ثبوت الحكم لكن  
لا يلزم من عدمه عدمه •

وأجاب المثبتون عن ذلك : أنه لو كان شرط الشيء ما يدل على ثبوته  
لامتنع تسمية الوضوء بأنه شرط لصحة الصلاة ، فإن الوضوء لا يدل على  
صحة الصلاة ، ومثل ذلك القول : بأن الحول شرط فى وجوب الزكاة ،  
والاحصان شرط فى وجوب الرجم •

وأما «أشراط الساعة» فهى وان كانت علامات دالة على وجوب الساعة  
لكن يمتنع وجود الساعة الا عند وجودها ، فهى مسماة بالأشراط باعتبار  
امتناع وجود الساعة الا عند وجودها لا باعتبار أنها علامات دالة على  
وجوب الساعة (٢٥) •

وأخيرا ، عاد المعترضون ليعترضوا من جهة ثالثة - بعد أن سلموا بأن  
شرط الشيء ما يتوقف عليه حكم ذلك الشيء - وجاء اعتراضهم هذه المرة  
من جهة أن الشرط لا يلزم من انتفائه انتفاء المشروط مطلقا ، وانما ذلك  
مشروط بعدم بدل من شرط آخر يقوم مقامه •

وأجاب المستدلون عن ذلك : بأن الشرط يلزم من انتفائه انتفاء المشروط  
مطلقا • ووجود بدل له لا يعنى شيئا سوى عدم تعيين الشرط ، وحينئذ  
فيتوقف انتفاء الحكم على انتفائهما معا لأن مسمى أحدهما لا يزول  
الا بذلك ، وهذا ليس محل النزاع ، بل محل النزاع فى شرط قام الدليل  
على شرطيته بعينه وهو الذى يوجد الحكم عند وجوده وينتفى عند  
انتفائه (٢٦) •

\*\*\*

(٢٥) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ •  
(٢٦) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٢٣ ، وانظر المحصول جزء ١  
قسم ٢ ص ٢١٠ •

## ● أدلة النافين لمفهوم الشرط :

هذا ، وقد استدل النافون للأخذ بمفهوم الشرط على مذهبهـم - فوق الاعتراضات التي وجهوها لأدلة المثبتين - بأن هناك كثيرا من النصوص التي يذكر فيها شرط ، ولا يتبع ذلك اتقاء الحكم عند اتقاء ذلك الشرط .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان أردن تحصنا » (٢٧) .

فهذه الآية منطوقها النهى عن اكرام الفتيات على البغاء بشرط أن يردن التحصن ، ولو ثبت مفهوم شرط لها لكان مؤداه جواز اكرامهن على البغاء عند عدم ارادة التحصن مع أن الزنا فى الشرع غير جائز بحال من الأحوال فضلا عن أن يكون الاكرام عليه جائزا .

وترتبيا على ذلك ، فان الحكم هنا لا يمكن أن ينتفى باتقاء الشرط ويثبت نقيضه لأنه يؤدي الى محذور فى الدين (٢٨) .

وقد أجاب الآخذون بمفهوم المخالفة فى الشرط على هذا الاستدلال من وجهين :

أولهما : أن الشرط فى الآية لم يرد لتخصيص الحكم به حتى يدور معه وجودا وعدما ، وانما جاء جريا على الأغلب الذى كان عليه الناس فى الجاهلية اذ كانوا يكرهون فتياتهم على البغاء مع ارادتهن التحصن ، وشرط هذا شأنه لا مفهوم له ، لأنه لا يعدو أن يكون تصويرا لحال كان الناس عليها وهو فى ذلك شبيه لقوله تعالى : « لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » (٢٩)

(٢٧) النور : ٣٣ .

(٢٨) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، والأسنوى ج ١ ص ٣٢٣ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨١ .  
(٢٩) آل عمران : ١٣٠ .

ثانيهما : أن الاكراه - على فرص اعمال الشرط - غير متصور في مثل هذه الحالة لأن الاكراه يرد على من ترد التحصن . أما من ترغب في الزنا فلا يتصور اكرامها عليه ، حتى يكون في الآية دليل على جواز الاكراه في حال عدم ارادة التحصن(٣٠) .

\* \* \*

---

(٣٠) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨١ .

### ٣ - مفهوم الغاية

مفهوم الغاية هو : « دلالة اللفظ - الذى قيد فيه الحكم بغاية - على ثبوت تقيض ذلك الحكم بعد الغاية » (١) .

وللغاية فى اللغة لفظان « الى » و « حتى » . ومن النصوص التى استخدم فيها اللفظان قوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، ثم أتوا الصيام الى الليل » (٢) .

حيث دلت هذه الآية بمنطوقها فى الجزء الأول منها على اباحة الأكل والشرب فى ليل رمضان ومدت تلك الاباحة حتى طلوع الفجر .

ودلت بمفهومها المخالف على أن الأكل والشرب حرام بعد هذه الغاية وهى طلوع الفجر . وما أدركناه هنا من مفهوم مخالف منشؤه ربط الحل بزمن معين وغاية محددة بلفظ « حتى » وذلك هو مفهوم الغاية .

كما دلت الآية بمنطوقها فى الجزء الأخير منها على وجوب مد الصوم الى الليل وهو وقت ينتظم كل النهار .

ودلت بمفهومها المخالف على عدم وجوب الصيام فى الليل ، والمفهوم المخالف هنا مفهوم غاية لأن « الى » تستخدم للغاية كما سلف توضيحه .

ومن النصوص التى استخدمت فيها « حتى » قوله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . . . » الى قوله تعالى : « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » (٣) .

حيث دلت هذه الآية بمنطوقها على تحريم المرأة المطلقة ثلاثا على زوجها المطلق وأنها تظل كذلك حتى تتزوج برجل آخر .

---

(١) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٦ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٣ ، والنصوص ج ١ ص ٦١٥ .  
(٢) البقرة : ١٨٧ .. (٣) البقرة : ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

ودلت بمفهومها المخالف على أنها لو تزوجت برجل آخر حلت لزوجها  
 الأول • والمفهوم هنا مفهوم غاية لأن لقيد الذي قيد به الحكم نطقا هو  
 لفظ « حتى » وهو لفظ يفيد الغاية في اللغة ، فيكون حكم ما بعده -  
 ترتيبا على ذلك - نقيضا للحكم الثابت قبله •

\*\*\*

### ● آراء العلماء في مفهوم الغاية :

للعلماء في مفهوم الغاية اتجاهان :

الاتجاه الأول : أن مفهوم الغاية حجة وأن ما بعدها يكون نقيضا  
 لما قبلها في حكمه ، وهذا الاتجاه هو اتجاه الجمهور الذي عليه أكثر  
 الفقهاء وجماعة من المتكلمين كالقاضي الباقلاني والقاضي عبد الجبار -  
 اللذين أنكرا مفهوم الشرط وقالوا بهذا المفهوم - وأبي الحسين البصري ،  
 والغزالي يقول به وان اعتبر دلالاته أضعف من غيرها كما أن قوله به يأتي  
 مع انكاره لمفهوم الشرط كما سبق •

ويذكر ابن القشيري نقلا عن القاضي أبي بكر أن معظم نفاة المفهوم  
 قالوا به • وقال سليم العراقي : لم يختلف أهل العراق في ذلك ، بل إن  
 بعضهم حكى الاتفاق عليه (٤) •

هذا ويبالغ بعضهم في رفع دلالة مفهوم الغاية الى مرتبة المنطوق فقد  
 أثار عن القاضي أبي بكر الباقلاني : « أن الغاية منطوق ، فقوله تعالى :  
 « حتى تنكح زوجا غيره » لا بد فيه من اضمار ضرورة تمتة الكلام فيقدر  
 فيه : حتى تنكح فتحل ، قال : والاضمار بمنزلة الملفوظ لأنه إنما يضمن  
 لسبقه الى فهم العارف باللسان (٥) ولعل الباقلاني بفعله هذا يدخل الغاية  
 في دلالة الاقتضاء التي تدخل في المنطوق غير الصريح •

\*\*\*

(٤) الاحكام للامدني ج ٣ ص ١٣٢ ، والمستصفي للغزالي ج ٢  
 ص ٢٠٨ . ٢٠٩ . والمنخول ص ٢١٥ . ومختصر المنتهى مع شرحه ج ٣  
 ص ١٨١ . وارشاد الفحول ص ١٥٩ .  
 (٥) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٧ .

## ● أدلة الآخذين بمفهوم الغاية :

استدل الآخذون بمفهوم المخالفة فى الغاية بما سبق الاستدلال به من أدلة فى مفهوم الصفة لأن الغاية صفة من جهة المعنى ، وبوجه خاص استدلوا بأن قول القائل : صوموا الى أن تغيب الشمس ، معناه أن آخر الصوم مغيب الشمس ، فلو قدرنا ثبوت الوجوب بعد أن غابت الشمس لم يكن المغيب آخرًا وذلك خلاف المنطوق (٦) .

وقد ناقش النافون هذا الاستدلال بأن الكلام فى الآخر نفسه لا فيما بعد الآخر ففى قوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق » (٧) النزاع فيه فى دخول المرافق أو عدم دخولها ، وليس فى ما بعد المرافق فهو ليس بداخل اتفاقاً (٨) .

\*\*\*

## ● دليل المنكرين لمفهوم الغاية :

أما المنكرون لمفهوم الغاية فقد احتجوا لانكارهم بأن تقييد الحكم بالغاية لو دل على نفي الحكم فيما بعد الغاية لم تخل دلالاته على ذلك أما أن تكون بصريح اللفظ أو بأنه لو لم يدل لما كان التقييد بالغاية مفيداً ، أو تكون من جهة أخرى ، والأول محال ، لأن اللفظ لم يدل بصريحه على نفي الحكم بعد الغاية ، والثانى : انما يلزم لو لم يكن للتقييد فائدة سوى نفي الحكم فيما بعد الغاية ، وليس كذلك ، بل من الجائز أن تكون فائدة التقييد التعريف ببقاء ما بعد الغاية على ما كان عليه قبل ورودها ، والثالث : الأصل عدمه وعلى من يدعيه بيانه (٩) .

وقد عارضهم المثبتون بدليلهم السابق الذى سلف ايرادهم (١٠) .

---

(٦) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨١ ، وتفسير النصوص ج ١ ص ٧٢٥ . (٧) المائدة : ٦ .  
(٨) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨١ ، وتفسير النصوص ج ١ ص ٧٢٥ . (٩) الاحكام ج ٣ ص ١٣٥ .  
(١٠) راجع ما سبق ص ٤٢ .

وعلى كل حال ، فان دليل النافين لمفهوم الغاية ضعيف ومعارض بدليل المثبتين من جهة وبأن بعض المثبتين - من جهة أخرى - اعتبروا الغاية منطوقا ، واذا كان الشأن يصل بمفهوم المخالفة فى اغاية الى أن يرتفع لوضوحه الى درجة المنطوق عند بعض الأصوليين ، فلا أقل من الاستمسك به باعتباره مفهوما •

ولضعف أدلة النافين نرى الشوكانى بعد حكايته لمذاهبهم - يعقب بقوله : « ولم يتمسكوا بشيء يصلح للتمسك به قط ، بل صمموا على منعه طردا لباب المنع من العسل بالمفاهيم وليس ذلك بشيء » (١١) •

\* \* \*

#### ٤ - مفهوم العدد

مفهو العدد هو : « دلالة اللفظ الذى قيد فيه الحكم بعدد على ثبوت نقيض ذلك الحكم فيما عدا العدد زائداً كان أو ناقصاً » (١) .

ومن امثله قوله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » (٢) .

وقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » (٣) .

وقوله تعالى : « فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا » (٤) .

فقد قيد الحكم فى كل آية من هذه الآيات بعدد معين ، فكان المفهوم المخالف عدم جواز الزيادة على ذلك العدد أو النقصان عنه ، وذلك المفهوم المخالف مفهوم عدد لأن الذى ورد التقييد به ليس صفة مصطلح عليها ، ولا شرطاً مصطلح عليه ، ولا غاية مصطلح عليها وإنما هو « عدد » .

هذه هى صورة مفهوم العدد كما يورده كثير من الأصوليين ، وفى ضوء ذلك يتعرضون لمذاهب العلماء فيه فيردون العمل به الى الامام مالك والشافعى وأحمد بن حنبل وداوود الظاهرى وصاحب الهداية من الحنفية . ويقف فى المقابل لهم معارضا فى الأخذ به كل المانعين للأخذ بمفهوم الصفة (٥) .

والظاهر من عبارات الأصوليين فى ذلك - وجلهم من المتأخرين - أن الفريق الأول يأخذ بمفهوم العدد باطلاق فينفى حكم المنطوق فيما زاد ونقص عن العدد الذى قيد به الحكم ، وأن الفريق الثانى يرفض

(١) التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٧ . وارشاد الفحول ص ١٥٩ .

(٢) النور : ٢ . (٣) النور : ٤ .

(٤) المجادلة : ٤ . (٥) ارشاد الفحول ص ١٥٩ .

العمل به باطلاق ويرى أن ما نقص أو زاد عن العدد يكون على حكم الأصل (٦) .

غير أن بعض المتقدمين من الأصوليين يوردون في المسألة تفصيلاً يصلون بعده إلى محل النزاع ، ومن هؤلاء أبو الحسين البصرى فى « المعتمد » ، والرازى فى « المحصول » ، وسيف الدين الآمدى فى « الاحكام » حيث يقررون أن الحكم اذا قيد بعدد مخصوص :

١ - فانه ما يدل على ثبوت ذلك الحكم فيما زاد على العدد بطريق الأولى وذلك كما لو حرم الله جلد الزانى مائة فان هذا يدل على تحريم ما زاد على المائة من باب أولى .  
أو كان العدد علة لعدم أمر كقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً » (٧) .

فانه يدل على أن ما زاد عن القلتين لا يحمل خبثاً من باب أولى أيضاً .  
لكن هل يدل ذلك على أن الحكم فيما دون المائة ودون القلتين على خلاف الحكم فى المائة والقلتين ؟ هذا واحد من مواضع الخلاف .

٢ - ومنه ما لا يدل على ثبوت احكام فيما زاد على العدد المخصوص بطريق الأولى كما اذا أوجب الشارع جلد الزانى مائة أو أباحه فانه لا يدل على وجوب أو اباحة ما زاد على المائة بطريق الأولى ، بل هو مسكوت عنه وواحد من مواضع الخلاف . أما ما نقص عن المائة فى حال الوجوب والاباحة فيدخل فى الحكم من باب أولى ، واذا أباح جلد المائة دخلت الخمسين أيضاً فى الاباحة من باب الأولى (٨) .

\* \* \*

٦. المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٧) الحديث رواه الخمسة ، وفى لفظ ابن ماجه ورواية لأحمد : « لم ينجسه شيء » وأخرجه أيضاً الامام الشافعى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى وقال الحاكم : صحيح على شرطهما - راجع نيل الأوطار مع منتقى الأخبار ( باب حكم الماء اذا لاقته نجاسة ) ج ١ ص ٣٧ .  
(٨) راجع فى ذلك المعتمد لأبى الحسين البصرى ج ١ ص ١٤٦ ، والمحصل للامام الرازى عند الحديث عن مفهوم العدد ، والاحكام للآمدى ج ٣ ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

## ● أدلة الآخذين بمفهوم المخالفة في العدد :

استدل الآخذون بمفهوم المخالفة في العدد بالدليلين الآتين :

١ - ما روى عن قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل قوله تعالى : « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » (٩) . قال : « قد خيرني ربي . . . والله لأزيدن على السبعين » (١٠) فعقل من ذلك أن ما زاد على السبعين بخلاف السبعين (١١) .

٢ - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « طهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعا » (١٢) ، وهذا يدل على عدم الطهارة بما دون السبع غسلات ، إذ أنه لو ظهر بما دونها لكانت السابعة واردة على محل طاهر فلا يكون طهوره بالسبع . كما أنه يلزم على ذلك أيضا ابطال دلالة المنطوق (١٣) .

وقد تصدى الناقدون للأخذ بمفهوم المخالفة في العدد لهذين الدليلين بالمناقشة ، فقالوا عن الدليل الأول :

ان زيادة النبي صلى الله عليه وسلم على السبعين في الاستغفار ليس فيه ما يدل على فهمه وقوع المغفرة لهم بالزيادة على السبعين ، ومن المحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قصد به استمالة قلوب الأحياء منهم ترغيبا لهم في الدين لا لوقوع المغفرة بالفعل لهم ، وليس أحد الأمرين بأولى من الآخر ، بل ان احتمال الاستمالة ربما كان أولى من فهمه وقوع المغفرة لهم بالزيادة على السبعين أخذا من مفهوم العدد لما فيه

(٩) التوبة : ٨٠ .

(١٠) الحديث رواه البخارى (باب استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ) وقد طعن فيه أبو بكر الباقلانى وامام الحرمين في كتابه البرهان - راجع البرهان ج ١ ص ٤٥٨ .

(١١) الاحكام ج ٣ ص ١٠٥ ، والمحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢١ .

(١٢) رواه مسلم في كتاب الطهارة والنسائي عن ابي هريرة وحسنه الدارقطنى وأخرجه ابن حبان في صحيحه - راجع نيل الأوطار ( باب آسار البهائم ) ج ١ ص ٤١ .

(١٣) الاحكام ج ٣ ص ١١٤ ، ١١٥ .

من دفع التعارض بين قوله تعالى هذا وبين قوله : « سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم » (١٤) .

والحق - في رأيي - مع النافين في ضعف الاستدلال بهذا الحديث على مفهوم العدد فإن دلالاته على المغفرة لهم بالزيادة على السبعين في الاستغفار بعيدة وحمله على اردة الاستمالة أولى في ذلك . على أن ترجيحي لضعف الاستدلال هنا لا يعني ضعف حجة المثبتين لمفهوم العدد في جملتها .

وقالوا عن الدليل الثاني : بأنه ليس لازما بالضرورة أن يكون التقييد بالسبع دالا على النفي فيما دون السبع لأنه لو لم يدل لكانت السابعة واردة على مكان ظاهر ، لجواز تبوت النجاسة فيما دون السبع بدليل آخر سوى مفهوم العدد (١٥) .

وهذه المناقشة يمكن الرد عليها بأنه ليس ثمة دليل سوى هذا الحديث على نجاسة الاناء الذي ولغ فيه الكلب اذا لم ترد عليه سبع غسلات .

\* \* \*

#### ● أدلة المنكرين لمفهوم العدد :

استدل المنكرون لمفهوم العدد بالأدلة التي أنكروا بها مفهومى الصفة والشرط (١٦) . كما أضافوا بالنسبة للعدد خاصة أن الأمة أجمعت على نفي الزيادة على الثمانين في جلد القاذف آخذة ذلك من اتقييد بالعدد الذي هو « الثمانون » (١٧) .

وقد ناقش الامام الرازي هذا الدليل بقوله : « ان عقل الأمة ذلك يرجع الى البقاء على حكم الأصل لا الى أن العدد مفهوما » (١٨) .

- ١٤١) المرجع السابق ج ٣ ص ١٠٥ - والآية من سورة المنافقين : ٦  
١٥٠) المرجع السابق ج ٣ ص ١١٤ .  
١٦١) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٣٥ : ١٣٦ .  
١٧١) المحصول للامام الرازي جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٤ .  
١٨١) المرجع السابق جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٥ .

والشوكاني في « ارشاد الفحول » ينتصر للأخذين به مقررا : « أنه الحق لأن العمل به مفهوم من لغة العرب ومن الشرع ، فان من أمر يأمر وقيده بعدد مخصوص فزاد المأمور على ذلك العدد أو نقص عنه ، فأفكر عليه الأمر الزيادة أو النقص . كان هذا الانكار مقبولا عند كل من يعرف لغة العرب ، فان ادعى المأمور بأنه فعل ما أمر به مع كونه نقص عنه أو زاد عليه كانت دعواه هذه مردودة عند كل من يعرف لغة العرب » (١٩) •

\* \* \*

## ٥ - مفهوم اللقب

لا يعنى الأصوليون بـ « اللقب » خصوص اللقب عند النحويين وهو ما أشعر بمدح أو ذم ، وإنما يعنون به الاسم الذى يعبر عن الذات تمييزاً لها عن غيرها مما يجعله شاملاً لاسم الشخص ( العلم ) وأسماء الأجناس والأنواع واسم الجمع وما فى معنى ذلك كاللقب النحوى والكنية (١) .  
فى ضوء ذلك عرفوه بأنه : « دلالة تعليق الحكم على نفي الحكم عن غيره » (٢) .

هذا وقد اتفق الأصوليون - ما عدا قليل مهم - على أن اللقب لا مفهوم له . وأن تعليق الحكم بالاسم - بأنواعه المختلفة - ليس من شأنه الدلالة على نفي الحكم عن غيره (٣) . فقول القائل : « زيد فى الدار » لا يدل على أن عمراً ليس فيها ، والأمر بشيء لا يدل على أن غير ذلك الشيء ليس بواجب (٤) .

والقليلون الذين ينسب اليهم القول بمفهوم اللقب وأن تعليق الحكم بالاسم يدل على نفيه عن غيره يأتى فى صدارتهم الدفاق (٥) لاتفاق الشراح على نسبة هذا القول اليه .

- 
- (١) راجع الاسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ ، مثال اسم الشخص : « زيد » . ومثال اسم الجنس الأصناف الستة التى حرم فيها التفاضل : الذهب والفضة والبر والشعر والتمر . . الى آخر الحديث . ومثال اسم النوع : « الفم » ، ومثال اسم الجمع « القوم » .  
(٢) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨٢ . وارشاد الفحول ص ١٦٠ . ونشر البنود ج ١ ص ١٠٣ . وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٣ ، وأصول الفقه الإسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١ ص ٣٦٥ .  
(٣) الحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٥ ، المعتمد ج ١ ص ١٤٨ ، الأحكام ج ٣ ص ١٣٩ ، المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، ومختصر المنتهى ج ٢ ص ١٨٢ .  
(٤) الحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٥ .  
(٥) الدفاق هو محمد بن محمد بن جعفر ، القاضى ، الأصولى ، الفقيه الشافعى (ت ٣٩٢ هـ -١ - راجع معجم المؤلفين ج ١١ ص ٢٠٣ .

ويلحق به عند آخرين بعض الحنابلة (٦) والصيرفي (٧) من الشافعية وابن خوزيمنداد (٨) والباجي (٩) وابن القصار (١٠) من المالكية ، كما يحكيه ابن فورك (١١) عن بعض الشافعية ويرجح أنه الأصح ، بل ان بعضهم يمد القول به الى الامام مالك وأحمد بن حنبل وداوود الظاهري (١٢) .

وينقل بعضهم التفصيل فيه ، فقد حكى ابن برهان (١٣) في «الوجيز» عن بعض الشافعية العمل به في أسماء الأنواع كالغنم مثلاً دون أسماء الأشخاص كزيد وعلى . . . الخ ، كما حكى غيره عن بعض الحنابلة العمل به فيما دلت عليه القرينة دون ما لم تدل عليه (١٤) .

\* \* \*

(٦) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٣٩ ؛ والاسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ ، ومختصر المنتهى ج ٢ ص ١٨٢ .

(٧) هو محمد بن عبد الله الصيرفي أبو بكر : أحد المتكلمين من الشافعية توفى سنة ٢٣٠ هـ - راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١١٣ .

(٨) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن اسحاق أبو عبد الله - ترجم له صاحب الديباج ولم يذكر سنة وفاته - انظر الديباج ج ١ ص ١٠٣ تحقيق الأستاذ الدكتور الاحمدى أبو النور .

(٩) هو سليمان بن خلف بن سعد القرطبي ، أبو الوليد الباجي : فقيه مالكي ضليع ومن رجال الحديث وهو صاحب المنتقى شرح الموطأ والاشارة في الأصول ، توفى سنة ٤٧٤ هـ - راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٧٣ .

(١٠) هو أبو الحسن على بن عمر بن أحمد المعروف بابن القصار ، كان اصولياً نظاراً ، له كتاب في مسائل الخلاف ، توفى سنة ٣٩٨ هـ - راجع الديباج ص ١٩٩ .

(١١) هو محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر : عالم بالأصول والكلام ومن فقهاء الشافعية توفى سنة ٤٠٦ هـ .

(١٢) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(١٣) هو أحمد بن برهان أبو الفتح : فقيه بغدادى يغلب عليه الاهتمام بعلم الأصول ، توفى سنة ٥١٨ هـ . راجع أصول الفقه ص ١٩٨ .

(١٤) الاسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ ، وارشاد الفحول ص ١٦٠ .

## ● أدلة الجمهور في رفض مفهوم اللقب :

هذا وقد استدل الجمهور اتانفون لمفهوم اللقب الراضون للاعتداد به على مذهبهم بالأدلة التالية :

١ - أن ذكر اللقب انما يكون عادة لتمييز الذات ، وتعيين من يتم اسناد الحكم اليه ، ولا يستفاد منه شيء وراء ذلك الا بدليل ، فاذا قلت - مثلا - قام على ، لم يكن في هذا القول دلالة على أن كل ما عدا على لم يتم ، كما أنك اذا قلت : محمد رسول الله ، لم يكن هذا القول دالا على أن ما عداه ليس برسول الله (١٥) .

ولهذا فان الكل متفق على جواز أن يقال : زيد أكل أو شرب . مع العلم بأن غيره فعل ذلك أيضا (١٦) .

٢ - أن تخصيص الحكم بالاسم لو كان دالا على نفي الحكم عن ذلك الاسم لأدى ذلك الى بطلان القياس ، بيان هذا أن تحريم الربا مثلا في القمح الذي ورد في الحديث يدل على اباحته في كل ما عداه من المطعومات بناء على الأخذ بمفهوم للقب - واذا كان الأمر كذلك فانتا لا نملك قياس الحمص - مثلا - على القمح لأن قياسنا هنا يكون قياسا مع وجود الدليل ، لأن مفهوم اللقب قد أباح التفاضل في كل ما عدا البر وغيره من الأصناف الواردة في الحديث (١٧) .

٣ - أن قولنا : زيد أكل ، لو دل على أن غيره لم يأكل ، لكان دالا على ذلك اما باللفظ أو بالمعنى ، ودلالته باللفظ باطلة لأن اللفظ ليس فيه ذكر غير زيد ، فكيف يدل على حكم غير زيد ؟

كما أن دلالاته بالمعنى باطلة أيضا لأن الانسان قد يعلم أن زيدا وعمرا كلاهما قد أكل ، ولكن له غرض في الاخبار عن أكل زيد دون عمرو ولهذا

---

(١٥) راجع بحثنا عن « مفهوم المخالفة : انواعه وحججه » لسماحة المشيخ الناجي بن محمود ص ٣ .  
(١٦) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٦ .  
(١٧) الاسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ .

أخبر عن أكل من له غرض فى الأخبار عن أكله فلا يدل ذلك على سلب الحكم عن الآخر (١٨) •

هذا ، وقد ضعف بعض الشراح الدليل الثانى من أدلة الجمهور مستندين فى تضعيفهم له الى أن مفهوم اللقب لا يتعارض مع القياس فى المثال الذى ذكره الجمهور وذلك لاعتبارين :

أولهما : أنه على تقدير كون مفهوم اللقب حجة فاته يدل على إباحة التفاضل فى كل ما عدا القمح ، والقياس يدل على تحريم بعض الأفراد التى تشارك القمح فى العلة التى من أجلها حرم التفاضل فيه وهى المطعومات دون غيرها . فغاية ما يترتب على الأخذ بالقياس أن يكون عموم المفهوم وهو الإباحة مخصصا بالقياس الذى حرم بعض الأفراد بعد أن أباحها المفهوم ، وتخصيص عموم المنطوق بالقياس جائز فتخصيص عموم المفهوم به أولى •

ثانيهما : أن القول بمفهوم اللقب يمكن أن يكون مبطلا للقياس ودافعا له لو كان النص دالاً عليه بمنطوقه ، وليس الأمر كذلك ، بل إنما دل عليه بمفهومه والقياس راجح على هذا النوع من المفهوم ، فغاية ما يؤول إليه الأمر أنهما دليلان تعارضان لأن كلا منهما دل على عكس ما دل عليه الآخر (١٩) •

\*\*\*

#### ● دليل الآخذين بمفهوم اللقب :

وقد استدل الآخذون بمفهوم اللقب بأن التخصيص بالاسم لا بد له من فائدة ، ولا فائدة له الا نفى الحكم عن المسكوت عنه كالصفة (٢٠) •  
وقد أجاب الجمهور عن هذا الدليل بأن غرض الأخبار عنه دون غيره

(١٨) الحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٧ •

(١٩) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ •

(٢٠) نشر البنود ج ١ ص ١٠٣ •

فائدة(٣١) ، كما أنه يختلف عن الصفة من جهة أن الكلام بدونه يختل ويفقد استقامته بخلاف الصفة(٣٢) .

ويحكى أن الدقاق الذى تمسك بمفهوم المخالفة فى اللقب وقع له ذلك فى مجلس النظر ببغداد فألزم الكفر اذ قال : محمد رسول الله ، لنفى رسالة عيسى وغيره فوقف(٣٣) .

وعلى كل حال فان القائلين به - كلا أو بعضا لم يأتوا - على دعواهم - كما يقول الشوكانى - بحجة لغوية ولا شرعية ولا ثقافية ، كما أنه من بداهة ما يعلم من لسان العرب أن من قال : رأيت زيدا - لم يقتض قوله هذا أنه لم ير غيره قطعا ، وأما اذا دلت قرينة على العمل به فذلك ليس لأن له مفهوما من حيث المبدأ وانما لتلك القرينة ، وهذا أمر خارج عن محل النزاع(٣٤) .

\* \* \*

- 
- (٢١) الأسنوى ج ١ ص ٣١٨ .
  - (٢٢) نشر البنود ج ١ ص ١٠٣ ، ١٠٤ .
  - (٢٣) الأسنوى ج ١ ص ٣١٨ .
  - (٢٤) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

## ٦ - مفهوم الحصر

مفهوم الحصر كمفهوم مستقل يعده بعض الأصوليين ولا يعده بعضهم الآخر (١) .

ومن الذين لا يعدونه القاضى البيضاوى فى المنهاج حيث يحصر المفاهيم فى عرضه لها ومن بعد حديثه عنها فى اللقب والصفة والشرط والعدد (٢) . وابن الحاجب فى مختصر المنتهى حيث يقصر عده لها فى أربعة أنواع لا يذكر من بينها مفهوم الحصر ، وان كان العضد فى شرحه قد استدرك ذلك وعد الحصر ، كما أن ابن الحاجب نفسه قد تناوله بالحديث فى مرحلة متأخرة لكنه أهمل عده كمفهوم وتناوله ملحقاً بالمفاهيم وأورد الأقوال فيه (٣) .

والذين يعدونه كمفهوم مستقل يعدون معه الاستثناء كمفهوم مستقل أيضاً فالامام الغزالي -مثلاً- يذكر الحصر وهو الواقع فى الرتبة السادسة فى عده لأنواع المفاهيم ثم يذكر الاستثناء فى الرتبة الثامنة (٤) .

والآمدى يتحدث عن الحصر فى مسألتين : المسألة السادسة ويخصصها للحصر بـ «انما» ، والمسألة السابعة ويبحث فيها حصر المبتدأ فى الخبر فى الكلام ، ثم يورد الاستثناء فى مسألة مستقلة هى المسألة الثامنة من مسائله التسع اللأئى تناول فيهن مفهوم المخالفة (٥) .

والقرافى يعد الحصر فى أنواع المفاهيم كما يعطى الاستثناء اسماً

(١) راجع أنواع المفاهيم التى تقدم الحديث عنها .

(٢) المنهاج للقاضى البيضاوى مع شرحه الأسنوى والبدخشى ج ١ ص ٣١٤ وما بعدها .

(٣) راجع مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٤ ، و ج ٢ ص ١٨٢ ، وراجع شرحه وحاشيته فى المواضع المذكورة .

(٤) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٥) الاحكام ج ٣ ص ١٤٠ ، ١٤٣ .

مستقلاً (٦) • ويبدو أن الذين أهملوا عد الحصر في المفاهيم يرجع مسلكهم في ذلك الى أن بعض الأصوليين اعتبر الحصر من المنطوق - كما سنرى بعد قليل - ولهذا كفهم هذا عن عده ، وان تناولوه بالحديث كأبن الحاجب الذى قررنا أنه وان لم يعده لكنه أورد القول فيه بعد أن فرغ من الحديث عن المفاهيم التى التزم عدها ابتداءً •

كما أن الذين عدوه فصل بعضهم بينه وبين النفي والاستثناء فاعتبر الحصر هو الحصر بـ «انما» وحصر الخبر فى المبتدأ وأفرد النفي والاستثناء بحديث مستقل ، ويبدو أيضاً أن دافع هؤلاء فى هذا الفصل أن الحصر بـ «انما» وبتقديم الخبر على المبتدأ أضعف من النفي والاستثناء ولهذا أعطوه قسمة مستقلة يدل على ذلك أن الآمدى - حتى فيما سماه حصراً - أعطى الحصر بـ «انما» مسألة مستقلة لقوته عن الحصر بتقديم الخبر على المبتدأ (٧) •

والتحقيق - عندى - يقتضى جعل الحصر شاملاً للنفي والاستثناء والحصر بـ «انما» والحصر بالتقديم ، وقد أدرك ذلك الامام الشوكانى فى ارشاد الفحول ، حيث جمعها كلها تحت مفهوم الحصر - ثم جعل مفهوم الحصر أنواعاً بحسب قوة كل واحد منها (٨) •

ومنطق الشوكانى فى ذلك سليم وهو الذى سأتولى من خلاله بحث هذا النوع من المفاهيم - مفهوم الحصر - بادئاً فى ذلك بتعريفه •

\*\*\*

### ● تعريف مفهوم الحصر :

هو انتفاء المحصور عن غير ما حصر فيه وثبوت تقبضه له (٩) • وهو أنواع :

الأول منها - وهو أقواها : مفهوم المخالفة الناتج عن النفي والاستثناء

(٦) شرح تنقيح الفصول ص ٥٢ •

(٧) راجع الأحكام ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤٣ •

(٨) ارشاد الفحول ص ١٦٠ •

(٩) أصول الفقه للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١

نحو « ما قام الازيد » ، و « لا عالم في البلد الازيد » فالمثال الأول يثبت القيام لزيد وينفيه عن غيره ، ونفيه عن غيره هو مفهوم الحصر هنا .  
والمثال الثاني يثبت العلم لزيد وينفيه عن غيره ونفيه عن غيره هو مفهوم الحصر . . . . وهكذا .

والقول بهذا النوع من المفاهيم هو قول الجمهور وأكثر منكري المفهوم قالوا به ، والامام الغزالي والآمدی من القائلين به (١٠) .

ولم يقف الحد عند القائلين به عند هذا القدر ، بل ارتفع به بعضهم الى مرتبة المنطوق فاعتبره من المنطوق لا من المفهوم لسرعة تبادره الى الأذهان . وبذلك - أى بكونه منطوقا - جزم أبو اسحاق الشيرازي وهو أيضا ما رجحه الامام القرافي . والكمال بن الهمام من الحنفية (١١) .  
لكن الأغلب على أنه من المفهوم لا من المنطوق وهذا هو القول الراجح لسرعة تبادره الى الذهن يعتبرونه أعلى أنواع المفاهيم (١٢) .

\* \* \*

#### ● دليل القائلين به :

هذا وقد استند القائلون بمفهوم المخالفة فيه على صراحته في النفي والاثبات ، فمن قال : « لا اله الا الله » لم يكن مقتصرا في ذلك على نفي الألوهية عن غير الحق تبارك وتعالى ، بل يكون مثبتا لله تعالى الألوهية وناقيا لها عن غيره . . . . وهكذا (١٣) .

كما أن من اعتبر دلالاته من قبيل المنطوق منهم استدل على ذلك بأن أدوات الحصر موضوعة لغة للاثبات والنفي معا (١٤)

- 
- (١٠) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٨ ، والاحكام للآمدی ج ٣ ص ١٤٣ .  
(١١) التقرير والتجريب ج ١ ص ١١٨ ، وجمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٩  
وارشاد الفحول ص ١٦٠ .  
(١٢) جمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٩ ، ونشر البنود ج ١ ص ١٠٤ .  
(١٣) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٨ .  
(١٤) مفهوم المخالفة أنواعه وحجيته لسماحة الشيخ الناجي بن محمود

ص ٤ .

أما الذين أنكروه فهم غلاة منكرى المفهوم كما يقرر ذلك الامام الغزالي (١٥) ، ويسميه الكمال بن الهمام فى التحرير بأنهم بعض مشائخ الحنفية حيث يقول : « وألحق بعض مشائخهم - أى الحنفية - بالمفهوم المخالف فى النفي دلالة الاستثناء فقالوا : ليس فيه دلالة على ثبوت ضد حكم الصدر لما بعد : الا » (١٦) .

وقد استدلل هؤلاء المنكرون بأن مثل هذا النوع من الحصر لا يعدو أن يكون نطقاً بالمستثنى عنه وسكوت عن المستثنى ، فما خرج بأداة الاستثناء لم يكن داخلاً فى الكلام فلا يعنى استثناءؤه نفى غيره (١٧) .  
ودليلهم هذا ضعيف ، ولهذا عقب عليه الشوكانى بقوله : « ولم يأت من لم يعمل به بحجة مقبولة » (١٨) .

ثانيهما : مفهوم الحصر الناتج عن « انما » ومقتضاه نفى غير المذكور فى الكلام آخر مثل : « انما زيد قائم » منطوقه اثبات القيام لزيد وحصره فيه ، ومفهومه نفى القيام عن غير زيد . وكقوله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات » (١٩) . فانه يدل بمنطوقه على حصر الأعمال فى المنوى ويدل بمفهومه على عدم اعتبار غير امنوى ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « انما الشفعة فيما لم يقسم » فانه يدل بمنطوقه على ثبوت الشفعة فى غير المقسوم ، ويدل بمفهومه على نفى ثبوت الشفعة عند قسمة العقار المشفوع فيه (٢٠) .

\* \* \*

- 
- (١٥) المستصطفى ج ٢ ص ٢٠٩ .  
(١٦) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٨ .  
(١٧) المستصطفى ج ٢ ص ٢٠٩ .  
(١٨) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .  
(١٩) الحديث متفق عليه .  
(٢٠) أصول الفقه للدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١ ص ٣٦٦ ..

## ● آراء العلماء في هذا النوع :

والعلماء تجاه هذا النوع من الحصر على مذهبين :  
المذهب الأول : مذهب الجمهور وعليه القاضي أبو بكر والامام الغزالي والهراسي وأبو اسحاق الشيرازي ، والامام الرازي وجماعة من الفقهاء الذين يقررون أن التقييد بـ « انما » الشأن فيه افادة الحصر ففي قوله تعالى : « انما يخشى الله من عباده العلماء » (٢١)؛ وما يجرى مجراه تفيد «انما» الحصر وان كان هناك احتمال لافادتها التأكيد الا أن ذلك الاحتمال احتمال مرجوح والراجح أنها للحصر ، ويعبر الأصوليون عن ذلك بأن « انما » ظاهرة في الحصر - أي راجحة فيه - محتملة للتأكيد (٢٢) .

المذهب الثاني : مذهب أصحاب الامام أبي حنيفة وابن سريج وأبي حامد المروزي (٢٣) وجماعة من منكري مفهوم المخالفة الذين قالوا : ان « انما » تفيد تأكيد الاثبات ، ولا دلالة لها على الحصر ونعتبر « ما » فيها زائدة فهي كالعدم ، فقولنا : « انما زيد قائم » في قوة قولنا : ان زيدا قائم ، واذا كان الشأن كذلك فانها لا تفيد الحصر وحكم ما عدا المثبت يبقى موقوفا على دليل آخر (٢٤) .

\* \* \*

## ● ادلة الفريقين :

وقدا عتمد المثبتون للحصر بـ « انما » ونفى الحكم عن غير لحوصور فيه بها على أن ذلك ما يقتضيه اللسان العربي (٢٥) .

(٢١) فاطر : ٢٨ .

(٢٢) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٤٠ ، المستصفي ج ٢ ص ٢٠٨ ،

ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٢٣) هو أحمد بن بشر بن عامر العامري المروزي ، ابو حامد الفقيه

الشافعي - توفي سنة ٢٠٩ هـ . راجع وفيات الاعيان ج ٤ ص ٣٢٣ .

(٢٤) المستصفي ج ٢ ص ٢٠٨ ، والاحكام للامدى ج ٣ ص ١٤٠ ،

وارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٢٥) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

أما المخالفون فقد استدلوا بأن كلمة « انما » قد ترد ولا يراد بها الحصر كقوله صلى الله عليه وسلم : « انما الربا فى النسيئة » (٢٦) وهو غير منحصر فى النسيئة كما هو معلوم لانعقاد الاجماع على تحريم ربا الفضل ولم يخالف فى ذلك سوى ابن عباس الذى خالف ثم صح رجوعه الى الاجماع (٢٧) .

ويرد على دليلهم هذا بأن تحريم « ربا الفضل » انما ثبت بالحديث الذى حرم فيه الرسول صلى الله عليه وسلم التفاضل بين الأصناف الستة ، لا لعدم افادة « انما » الحصر فهى مفيدة للحصر فى موضعها الذى وردت فيه .

هذا والمثبتون للحصر بـ « انما » اختلفوا - بعد ذلك - فى افادتها لنفى الحكم عن غير المذكور هل ذلك من باب المنطوق أم المفهوم ؟

فذهب بعضهم الى أن ذلك من باب المنطوق ، فانه لا فرق بين « انما الحكم الله » وبين « لا اله الا الله » وذلك كما يذكر الشوكانى : ما نص عليه الشافعى فى الأم . وصرح به هو وجيهور أصحابه أنها فى قوة الاثبات والنفى بـ « ما » و « الا » (٢٨) .

وهذا رأى أيضا رأى الكمال بن الهمام من الحنفية (٢٩) .

غير أن اغلب الأصوليين على أن دلالة « انما » على نفي الحكم عن المحصور فيه من باب دلالة المفهوم لا المنطوق ، وأن مفهومها أضعف من مفهوم النفي والاثبات الذى تقدمها .

مفهوم الحصر الناتج عن حصر المبتدأ فى الخبر أو بتعبير آخر أن يقدم الوصف على الموصوف الخاص خبرا له ، ومثاله : صديقى زيد أو

٢٦١. الحديث صحيح رواه الامام احمد فى مسنده والنسائى - راجع

الجامع الصغير ج ١ ص ١٠٢ .

٢٧١. الاحكام ج ٢ ص ١٤٠ .

٢٨١. ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

٢٩١. التقرير والتجب ج ١ ص ١١٨ . ١١٩ .

العالم زيد. فان الأول منطوقه حصر الصداقة فى زيد - صداقة المتحدث - ومفهومه نفيها عن غير زيد ، والثانى منطوقه حصر العلم فى زيد ومفهومه نفيه عن غيره ، وانما أفاد مثل هذا التعبير الحصر لما فيه من عدول عن التريب الطبيعى. اذ التريب الطبيعى أن يقول: زيد صديقى. وزيد العالم. فلما عدل المعبر عن ذلك - وقال : صديقى زيد ، والعالم زيد ، فان عدوه ذلك يفهم منه أنه قصد النفى عن غير زيد مع الاثبات له ، والا لو أراد الاثبات فقط لكان كافيا فى ذلك سلوك الطريق الطبيعى والتعبير ب: زيد صديقى وزيد العالم (٣٠) .

واقادة النفى عن الغير فى مثل هذا التعبير ناجمة عن ان الخبر لا يجوز أن يكون أخص من المبتدأ بل ينبغى أن يكون أعم منه أو مساويا له فلا يجوز مثلا أن تقول : الحيوان انسان . وانما الجائز أن تقول : الانسان حيوان ، لضرورة أن يكون الخبر أعم من المبتدأ . واذا عبر المعبر وفق ذلك وقال : زيد صديقى ، فان الصداقة هنا بحكم أنها خبر أعم من زيد فيدخل فيها زيد وغيره ، ولا يفهم من ذلك حصرها فى زيد ونفيها عن غيره . أما اذا عدل عن ذلك وجعل « الصداقة » هى المبتدأ و « زيد » هو الخبر فقال : « صديقى زيد » فان ذلك يعنى أن صداقته منحصرة فى زيد ومنفيه عن غيره ، اذ لو كان له صديق غير زيد لكان المبتدأ أعم من الخبر والخبر أخص منه وذلك ممتنع (٣١) .

ويجرى مجرى حصر المبتدأ فى الخبر فى اقادة الحصر والنفى عن الغير فصل المبتدأ عن الخبر بضمير الفصل نحو : « أم اتخفوا من دونه اوليساء ، فإنه هو اليزبي » (٣٢) فانه يفيد ان غيره ليس بولى اى ناصر .  
وتقديم المفعول كالمفعول والجار والمجرور نحو : « اياك نعبد » (٣٣) اى : لا غيرك . ونحو : « لائى الله تحشرون » (٣٤) اى : لا الى غيره (٣٥) .

(٣٠) مختصر المنتهى وسرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨٣ . ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٣١) المستصطفى ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٣٢) الشورى : ٩ . (٣٣) الفاتحة : ٥ .

(٣٤) آل عمران : ١٥٨ . (٣٥) جمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٩ .

وهذا النوع من مفاهيم الحصر أخذ به امام الحرمين والغزالي  
والهراسي وجماعة من الفقهاء (٣٦) .

ورفض الأخذ به الحنفية والقاضي أبو بكر وجماعة من المتكلمين  
والآمدي (٣٧) .

وقد استدل المثبتون لمفهوم الحصر بالتقديم بما سلف تقريره في  
صدر المسألة من أن الخبر لا يجوز أن يكون أخص من المبتدأ .  
واستدل المانعون بأنه لو كان قول القائل : « العالم زيد » يفيد  
الحصر لامتنع أن يقال : « العالم زيد وعمرو » لمناقضة هذا للحصر وليس  
الأمر كذلك باتفاق أهل اللغة (٣٨) .

ورد عليهم المثبتون بأن المناقضة تكون في غير حال العطف والاتصال،  
بأن قال : « العالم زيد » ثم قال بعد زمن : « العالم عمرو » أما في حال

---

(٣٦) الاحكام للآمدي ج ٣ ص ١٤١ ، وارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٣٧) المرجعان السابقان : هذا ونسبة رفض الأخذ به الى الحنفية  
هو ما ذكره الآمدي في الاحكام والسوكانى في ارشاد الفحول . وهذه النسبة  
معارضة بما جاء عن الكمال بن الهمام في التحرير فقد ذكر أن الحنفية نفوا  
اليمين عن المدعى بحديث : « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه »  
بواسطة العموم في قوله : « واليمين على المدعى عليه » فانه يفيد حصر اليمين  
في جنس المدعى عليه فلم يبق يمين على المدعى ضرورة الحصر المذكور ويعقب  
ابن أمير الحاج سارحه على ذلك بقوله : « وهذا يفيد بانهم قائلون بأن الحصر  
يدل على النفي عن الغير » ثم اتبع ذلك بقوله : « وحاصل هذا تضعيف نسبة  
نفي دلالة الحصر على النفي الى الحنفية لأن كلامهم مشحون باعتباره »  
راجع التقرير والتجسير ج ١ ص ١١٩ . والعمل بمفهوم المخالفة في الحصر أيضا  
منقول عن الامام الأشعري فقد ذكر امام الحرمين أن في كلامه - رضى الله  
عنه - ما يدل على القول بالمفهوم فانه تعلق في مسألة الرؤية بقوله سبحانه :  
« كلا انهم عن ربهم يومئذ المحجوبون » ( المطففين : ١٥ ) وقال : « لما ذكر  
الحجاب في اذلال الأشقياء اشعر ذلك نقيضه في السعداء » ثم يعقب امام  
الحرمين على ذلك بقوله : « وقد تحققت على طول بحثي في كلام أبي الحسن  
انه ليس من منكرى الصيغ على ما اعتقده معظم النقلة » . راجع البرهان  
ج ١ ص ٤٥٠ .

(٣٨) الاحكام ج ٣ ص ١٤٣ .

العطف فان الكلام يعتبر جملة واحدة ، وشبيه بهذا أن يقول : « له على عشرة الا خمسة » فانه صحيح باتفاق أهل اللغة وليس بمتناقض بخلاف ما لو قال : « له على عشرة - ثم قال بعد حين - « الا خمسة » فانه لا يقبل للمناقضة (٣٩) .

هذا والقائلون بإفادة الحصر في هذه الصورة اختلفوا في الدلالة - أى دلالة نفى الحكم عن غير المحصور فيه - هل هي من باب المنطوق أو المفهوم ، فذهب بعضهم الى أنها دلالة منطوق ، والأغلب على أنها مفهوم (٤٠) .

\* \* \*

#### ● ترتيب المفاهيم :

هذا وقد رتب بعض المتأخرين من الأصوليين أنواع مفهوم المخالفة التى سبق عرضها والحديث عنها رتبوها فى ضوء قوتها وما ورد حولها من آراء العلماء وفق الكيفية التالية :

١ - مفهوم النفى والاستثناء ، ويعتبر هذا النوع أعلى مفاهيم المخالفة لتبادره على الفهم عند الاطلاق بل ان بعضهم قد ذهب الى أنه من قبيل المنطوق لا المفهوم .

٢ - مفهوم « انما » ومفهوم الغاية ، وذلك لتبادرهما الى الفهم عند الاطلاق كما فى مفهوم النفى والاستثناء السابق ، كما أن بعضهم ذهب الى أن مفهومهما من قبيل المنطوق لكنهما دون مفهوم النفى والاستثناء فى ذلك .

٣ - مفهوم الشرط ، ويأتى قبل مفهوم الصفة لأن كل من قال بمفهوم الصفة قال به ، وبعض من لم يقل بمفهوم الصفة قال به أيضا .

٤ - مفهوم الصفة ، ويأتى قبل مفهوم العدد لأن كل من قال بمفهوم العدد قال به ، وبعض من لم يقل بمفهوم العدد قال به أيضا .

(٣٩) المستصفي ج ٢ ص ٢٠٨ ، والاحكام ج ٣ ص ١٤٣ .

(٤٠) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

٥ - مفهوم العدد ، وقد تأخر عن مفهوم الصفة لأن كل من قالوا  
بمفهوم الصفة لم يقولوا به .

٦ - بقية طرق الحصر كحصر المبتدأ في الخبر . رفقاً بالمعمول  
على العامل (٤١) .

وفائدة هذا الترتيب تظهر عند التعارض . فإذا تعارض مفهوم النفي  
والاستثناء مع مفهوم «انما» يقدم مفهوم النفي والاستثناء . وإذا تعارض  
مفهوم الغاية مع مفهوم الشرط يقدم مفهوم الغاية . وإذا تعارض مفهوم  
الشرط مع مفهوم الصفة يقدم مفهوم الشرط . . . . وهكذا (٤٢) .

\* \* \*

● آراء العلماء وادلتهم في حجبية مفهوم المخالفة :

يظهر لنا من خلال العرض السابق لآراء العلماء في حجبية أنواع مفهوم  
المخالفة المتعددة كلا على حدة . أن فريقاً من العلماء اتخذ عند بيان حجبية  
تلك المفاهيم اتجاهها واحداً لا يجيد عنه وهو عدم الاعتراف بحجبية مفهوم  
المخالفة من حيث المبدأ - وأن فريقاً يقف في المقابل فلا يرفض الأخذ  
بمفهوم المخالفة - من حيث المبدأ - وأن اتجه بعض سالكيه الى عدم  
الاعتراف ببعض أنواع المفاهيم .

ويسهل علينا في ضوء ذلك أن نقرر أن العلماء من جهة ، ووقفهم من  
مفهوم المخالفة - من حيث المبدأ - ينقسمون الى فريقين :

١ - جمهور العلماء : الامام مالك وأصحابه ، والامام الشافعي  
وأصحابه ، والامام أحمد بن حنبل وأصحابه ، وجماعة من الفقهاء والمتكلمين  
وجماعة من أهل اللغة كأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي عبيدة بن معمر  
المنثري (٤٣) وغيرهما - كل هؤلاء يتجهون الى الأخذ بمفهوم المخالفة ،

٤١ راجع جمع الجوامع لابن السبكي مع شرحه وحواشيه ج ١  
ص ٣٢٧ - ٣٣٨ . والتقرير والتجريب ج ١ ص ١١٧ .

(٤٢) المرجعان السابقان والصفحات نفسها .

١٤٣١ هو أبو عبيدة بن محمد المنثري البصري النحوي العلامة - توفي  
سنة ٢٠٦ هـ . راجع وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٢٣ .

ويعتبرونه طريقا من طرق الدلالة على الأحكام بالمنطوق . ويسوون فى ذلك بينه وبين مفهوم الموافقة من حيث الحجية والدلالة على الحكم فى محل السكوت - وان اختلفا فى أن مفهوم الموافقة تتجه فائدة التخصيص بالذكر فيه الى تأكيد مثل حكم المنطوق فى محل المسكوت . ولهذا يكون الحكم فى محل المسكوت مثل ما فى محل النطق بل وأولى منه أحيانا بينما تتجه تلك الفائدذ فى مفهوم المخالفة الى نفي مثل حكم المنطوق فى محل السكوت . ولهذا يكون على النقيض منه (٤٤) .

وعلى رأى الجمهور هذا . فإن الكلام اذا كان مقيدا بقيد وذن بمنطوقه - على حكم - بمراعاة ذلك القيد ، دل أيضا بمفهومه المخالف على نقيض ذلك الحكم عند انتفاء القيد الذى من أجله كان ذلك الحكم (٤٥) .

وهذا بالضرورة مع ملاحظة ما أعطاه أصحاب هذا الاتجاه لأنفسهم من حرية فى الاعتراف ببعض أنواع المفاهيم دون بعضها الآخر حسبما سلف عرضه عند تناول كل واحد منها منفردا ، ولعل ذلك العرض قد كشف أن أضعف المفاهيم عندهم هو مفهوم اللقب الذى رفض الأخذ به جمهورهم ولم يتمسك بالأخذ به سوى الدقاق وقليل من الفقهاء .

ومع مراعاة - أيضا - تحقق الشروط التى يقضى الحال بتوفرها فى التقيد ليكون متمحضا لتخصيص الحكم به بأن لا تكون له فائدة أخرى من الفوائد الكثيرة التى يمكن حملها عليها ، والتى سوف يرد ذكرها بتفصيل بعد قليل .

وفيما عدا ذلك ، فان أصحاب هذا الاتجاه يعملون مفهوم المخالفة - باطلاق - ولم يرد فى مجال اعمالهم له تفريق بين النصوص الشرعية - نصوص القرآن والسنة - وغيرها من العبارات العربية المستخدمة فى

(٤٤) الاحكام ج ٣ ص ١٠١ .

(٤٥) أصول الفقه الاسلامى للدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١

ص ٣٦٧ . وتفسير النصوص ج ١ ص ١٦٦ .

كلام الناس ومصطلحاتهم وفي عبارات المؤلفين ( المصنفين ) وتراكيب  
انوثائق والحجج ، فان مفهوم المخالفة يجرى فيها كلها حسب عموم العبارات  
عنهم في ذلك ، وان كان محل النزاع - هو نصوص القرآن والسنة -  
اللهم الا ما روى عن السبكي - والد ابن السبكي - صاحب جمع  
انجوام وهو من متأخري الشافعية الذي اثر عنه أنه قصر القول بمفهوم  
المخالفة في نصوص الكتاب والسنة فقط وأنكره في كلام المصنفين  
والواقفين مستدلا على ذلك بأن الذهول قد يغلب عليهم ، ولهذا لا ينفي  
الحكم عند انتفاء القيد في كلامهم بخلاف ذلك في الشرع (٤٦) .

كما لم يرد عنهم أيضا ما يدل على التفريق بين الانشاء والخبر - في  
ذلك - الا ما أورده ابن السبكي في جمع الجوامع من أن قوما - لم  
يسمهم - أنكروا الأخذ بمفهوم المخالفة في الخبر نحو : في الشام الغنم  
السائمة . فلا ينفي المعلوفة عنها . وذلك لما للخبر من معان خارجية تفسح  
المجال بجواز الاخبار عن بعضها وذلك لا يجعل القيد فيه متمحصا للنفي  
بخلاف الانشاء الذي ليس له معان خارجية فلا يكون للقيد حين يرد  
فيه - فائدة الانفي الحكم عند انتفائه (٤٧) .

وهذا الفريق وان اتجه الى حجبية مفهوم المخالفة - في جملته - لكن  
أصحابه اختلفوا في منشأ الاحتجاج به هل هو اللغة؟ أم الشرع؟ أم العرف؟  
فقال بعضهم : انه حجة من جهة اللغة - أي أن أساليب اللغة هي التي هدت  
الى نفي الحكم عند انتفاء القيد . دام أن الحكم معلق بذلك القيد . وقال  
بعضهم : انه حجة من جهة الشرع لمعرفة ذلك من موارد كلام الشارع حيث  
ان الرسول صلى الله عليه وسلم فهم من قوله تعالى : « ان تستغفر لهم  
سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » فهم من ذلك أن مازاد على السبعين بخلاف  
حكم السبعين ولذلك قال : « خيرنى ربي وسأزيد على السبعين » فالمستند

---

(٤٦) جمع الجوامع مع شرحه وحواشيه ج ١ ص ٣٣٥ . ونشر  
البندود ج ١ ص ١٠٥ ، وارشاد الفحول ص ١٥٧ ، وتفسير النصوص  
ج ١ ص ٦٨٥ .  
(٤٧) جمع الجوامع مع شرحه وحواشيه ج ١ ص ٣٣٥ .

فى الأخذ بمفهوم المخالفة هذا الحديث وأضرابه مما جاء عن الشارع  
فىكون مبعث الأخذ به الشرع لا اللغة •

وقد حكى هذين القولين عن الشافعية الشوكانى فى «ارشاد الفحول»  
ثم ذكر أن ابن السمعانى رجح الأول منهما حيث قال : « والصحيح أنه  
حجة من حيث اللغة » (٤٨) •

كما أن بعضهم يتجه الى أن حجيته آتية من العرف العام فالذى يعقله  
أهل العرف العام أن حكم المذكور لو لم يكن منتفيا عن المسكوت عنه  
عند انتفاء القيد لم يكن لذلك القيد فائدة ، ويعزى هذا القول للإمام  
الرازى ، وقد عبر عنه أيضا : بالعقل (٤٩) •

وعلى كل ، فإن هذا الاختلاف - فى عمومه - فى نظرى لا محل له  
وأنه يكفى فى حجية مفهوم المخالفة أن يكون أساسه من جهة اللغة - لأن  
اللغة هى الأداة والقالب الذى جاءت من خلاله نصوص الشريعة فى الكتاب  
وانسنة ، وترتبا على هذا فإن وسيلة فهمها هى تلك اللغة العربية ، ولعل  
أصول الفقه يعد أثرا واضحا فى ذلك ، فإن الأمر والنهى والعام والخاص  
والمطلق والمقيد ، وما الى ذلك من القواعد اللغوية كل ذلك نشأ فى ظل  
اللغة العربية وتم وضعه وترتيب مباحثه انتزاعا من قواعدها •

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن من أوضح ما استدل به الآخذون  
بمفهوم المخالفة اعتمادهم على ما جاء عن أئمة اللغة كما رأينا ، كما أنهم  
لم يقصروا عملهم بمفهوم المخالفة فى نصوص القرآن والسنة وجاهدهما  
مما يجعل نظرتهم فى الأخذ به مبنية على اللغة بشكل بين وصریح •

وليس معنى أن مفهوم المخالفة حجة من جهة اللغة الغاء جانب الشريعة  
فى ذلك ، فإن اللغة اذا تعارضت مع الشرع فإن المفهوم الشرعى هو المقدم

---

(٤٨) ارشاد الفحول ص ١٥٧ ، وانظر جمع الجوامع مع شرحه

وحواشيه ج ١ ص ١٣١ ، ١٣٢ - والآية من سورة التوبة : ٨٠

(٤٩) هذا القول أسنده الشوكانى فى ارشاد الفحول للإمام الرازى ولم

أجده صريحا له فيما اطلعت عليه الا ما جاء عنه فى مفهوم الصفة انه يدل من  
جهة العرف ولعل الشوكانى يشير الى ذلك القول •

ولهذا اشترط الآخذون بالمفهوم فيه شروطا كثيرة كان دافعهم فيها الاحتياط  
لحق الشارع الحكيم •

الاتجاه الثاني : اتجاها جمهور الحنفية الذين لا يعتبرون مفهوم المخالفة  
حجة . وترتبا على ذلك فان الحكم المقيد بقيد - فى نص النصوص -  
يفيد حكمه فى محل القيد نظقا . وأما المحل الذى اتى عنه القيد - أى  
المسكوت عنه - فلا يكون النص حجة على اثبات الحكم فيه عند انتفاء  
ذلك القيد ، وانما يطب الحكم فيه من أدلة أخرى - اذا وجدت - واذا  
لم توجد يظل على العدم أو البراءة الأصلية (٥٠) •

وقول الحنفية هذا محكى أيضا عن القفال الشاشي ، وأبى حامد  
المروزي وعن أبى الحسن الأشعري فى بعض الروايات (٥١) •

هذا ولا بد من أن نلاحظ هنا أن الرافضين لمفهوم المخالفة هم معظم  
الحنفية لأن الكرخي - وهو منهم - قد قال بمفهوم الشرط كما حكاه  
الآمدى (٥٢) ، وأن بعض مشايخهم أخذوا بمفهوم الحصر كما حكاه صاحب  
التقرير والتحجير (٥٣) •

كما أنهم تعبيرا عن رفضهم له يدخلونه فى باب التمسكات الفاسدة  
ويعبرون عنه بـ « تخصيص الشيء بالذكر » (٥٤) •

---

(٥٠) ارشاد الفحول ص ١٥٧ . ١٥١ المرجع السابق والصفحة نفسها  
(٥١) الاحكام ج ٣ ص ١٢٦ •

(٥٢) وفى هذا يقول ابن امير الحاج فى التقرير والتحجير : « وينبغى أن  
المراد بالحنفية معظمهم فقد ذكر أن بقول الشافعي فال بعض اصحابنا  
كالكرخي وغيره • وهذا وان كان معارضا بما فى اصول الفقه للشيخ ابى بكر  
الرازى ومذهب اصحابنا ان المخصوص بالذكر حكمه مقصور عليه • ولا دلالة  
فيه على ان حكم ما عداه بخلافه سواء اكان ذا وصفين فخص احدهما بالذكر  
او ذا اوصاف كثيرة فخص بعضها به ثم علق به الحكم ، وكذا يقول شيخنا  
ابو الحسن : ويعزى ذلك الى اصحابنا ، ثم يقدم بالنسبة الى الكرخي على ما  
فى الميزان عنه لأنه اعرف بمذهب شيخه عن غيره ممن تأخذ عنه مقدم عليه  
بالنسبة الى غير الكرخي » ، راجع التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٧ •

(٥٤) اصول السرخسي ج ١ ص ٢٥٥ ، كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٥٣

هذا ، وعدم اعتدادهم به يأتي باتفاق بينهم بالقياس الى نصوص الكتاب والسنة . ولكنهم يختلفون - فيما عدا ذلك - أى فى عبارات المصنفين واصطلاحات الناس واستخداماتهم اللغوية ، وفى ذلك نجد أبا بكر الجصاص من متقدميهم ينهى العمل بمفهوم المخالفة مطلقاً فى نصوص الشارع ، وفى عبارات الناس . ويعزو ذلك الى أبى الحسن الكرخى كما أنه يرويه عن الامام محمد بن الحسن الشيبانى - مستشهداً على ذلك بما جاء عنه فى السير الكبير قال : « اذا حاصر المسلمون حصناً من حصون المشركين ، فقال رجل من أهل الحصن : أمنونى على أن أنزل اليكم ، على أن أدلكم على مائة رأس من السبى فى قرية كذا ، فأمنه المسلمون فنزل ، ثم لم يخبر بشيء فانه يرد الى مأمته لأنه لم يقل : ان لم أدلكم فلا أمان لى » .

ثم يعقب على ذلك بقوله : « فلم يجعل محمد وقوع الأمان على هذا الشرط دليلاً على أنه متى لم يف بالشرط فلا أمان له ، وهذا يدل على مذهبه دلالة واضحة على أن التخصيص بالذكر أو التعليق بالشرط لا يدل على أن ما عداه فحكمه بخلافه » (٥٥) .

وهذه الواقعة التى استشهد بها الجصاص من كلام محمد بن الحسن انشيبانى من كلام الناس ، وليست من كلام الشارع ، ولم يأخذ فيها الامام بمفهوم المخالفة كما هو واضح (٥٦) .

ويتجه المتأخرون منهم اتجاهها آخر حيث ينفون القول بمفهوم المخالفة فى نصوص الشارع فقط ، ولا يمدون ذلك الى اصطلاحات الناس ، فقد نقل الشيخ جلال الدين الخبازى فى حاشية الهداية عن شمس الأئمة الكردرى (٥٧) أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم فيما عداه

(٥٥) اصول الجصاص ج ١ ص ٢٩٣ تحقيق د. مجيد جاسم

النشمى .

١٥٦ راجع تفسير النصوص ج ١ ص ٦٨٦ .

(٥٧) الخبازى هو عمر بن محمد بن عمر الخبازى جلال الدين فقيه

حنفى من اهل دمشق - توفى سنة ٦٩١ هـ . والكردرى هو عبد القفور

في خطابات الشارع فأما في متفاهم الناس وعرفهم ونى المعاملات والعقليات يدل « (٥٨) ، وهذا القول هو المتداول عند المتأخرين منهم ولهذا جاء في خزنة الأكمل والخانية : أنه لو قال : مالك على أكثر من مائة درهم كان اقرارا منه بالمائة (٥٩) .

ويستدل المتأخرون على هذه التفرقة بجريان المفهوم في عبارات الناس وعدم جريانه في نصوص الكتاب والسنة بأن الفائدة من التقييد في كلام الشارع تكون مقصودة ، ولا يعنى عدم ظهور تلك الفائدة المقصودة لنا أن نحملها على نفي الحكم عن المسكوت عند انتفاء القيد لاحتمال أن يكون غيره . ذلك أن اعتبارات الشارع واسعة يقصر العقل عن دركها والاحاطة بها ، وترتبا على ذلك فإن اعتبار أن نفي الحكم عن المسكوت عند انتفاء القيد هو الفائدة المرادة للشارع يعد اقداما على تشريع حكم بلا موجب لذلك الحكم وهذا لا يجوز (٦٠) .

هذا ولا بد من أن نذكر أخيرا ونحن نعرض لاتجاه الذين رفضوا الأخذ بمفهوم المخالفة - من حيث المبدأ - أن الظاهرية يلتفون مع الحنفية في رفض الأخذ بمفهوم المخالفة وان اختلف منطلق كل منهما في ذلك الرفض حيث يتجه الظاهرية اليه من منطلق التعلق بظاهر النصوص والتمسك بما ورد فيه حكم عن الشارع نصا وقد عبر عن رأيهم في ذلك ابن حزم الذي خصص جزءا من هجومه على الرأي والاجتهاد في كتابه « الاحكام » الى المفاهيم التي شدد في القول كثيرا على الآخذين بها (٦١) ، بينما يتجه الحنفية الى رفضه معتمدين على أدلة خاصة في ذلك سوف يرد ذكرها عند عرض أدلة المثبتين للمفهوم والرافضين له .

\*\*\*

= ابن لقمان بن محمد تاج الدين نسبة الى « كردر » قرية بخوارزم من أئمة الحنفية تولى قضاء حلب وتوفى سنة ٥٦٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٧٣ ، ٢١٠ .

(٥٨) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٧ .

(٥٩) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٦٠) المرجع السابق ج ١ ص ١٢٣ .

(٦١) الاحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج ٧ ص ٥٣ وما بعدها .

## ● أدلة الآخذين بمفهوم المخالفة :

وقد استدلل الجمهور من المتكلمين الآخذين بمفهوم المخالفة بالأدلة السابقة التي ورد ذكرها عند كل نوع من أنواع المفاهيم وبيان وجهة نظر العلماء فيه ، وأدلة الآخذين به والمائمين من الآخذ به ، وأن أدلة الآخذين بتلك المفاهيم من شرط وغاية وعدد وحصر .. الخ ، التي وردت هناك تصلح في جملتها للاستدلال بها على الآخذ بمفهوم المخالفة من حيث المبدأ ، والكتابون في مفهوم المخالفة لا يخرجون عنها عادة حينما يتعرضون لامر الاستدلال بمفهوم المخالفة من حيث المبدأ ، ولورود تلك الأدلة موزعة هناك في أكثر من موضع فسوف نكتفي هنا بذكر أهمها مع اضافة أدلة أخرى تصلح للاستدلال بها على المبدأ موجزين دلت في دليلين كبيرين أحدهما نقلى والآخر عقلي .

أما الدليل النقلى فيتمثل في الآتى :

١ - أن الآخذ بمفهوم المخالفة كان مسلك علماء اللغة وأئمتها - فلامام الشافعى - رضى الله عنه - وهو من أئمة اللغة الذين يحتج بقولهم - اذ اخرج الأصمعى بقوله وصحح عليه دواوين الهذليين - أخذ به ، وأبو عبيدة العمر المثنى وأبو عبيد القاسم بن سلام - وهما من جهابذة علماء اللغة - أخذوا به كذلك .

٢ - أن كبار الصحابة - رضوان الله عليهم - أخذوا بمفهوم المخالفة ، ويظهر ذلك من :

( أ ) أن الصحابة فهموا أن قول السيدة عائشة : « اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » (٦٢) ناسخ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الماء من الماء » (٦٣) وهذا أخذ منهم بمفهوم المخالفة ، ذلك أن الحديث الأخير :

(٦٢) أخرجه الامام الشافعى في الأم والنسائى وصححه ابن حبان وابن القطان البخارى بان الأوزاعى اخطأ فيه . راجع نيل الاوطار ( باب ايجاب الغسل من التقاء الختائين ) ج ١ ص ٢٧٨ .  
(٦٣) رواه بهذا اللفظ أحمد وأبو داود ورواه الترمذى وصححه . راجع نيل الاوطار ( باب ايجاب الغسل من التقاء الختائين ) ج ١ ص ٢٧٩ .

« الماء من الماء » يفهم منه أنه لا غسل إلا بعد خروج الماء . وقد نسخ ذلك المفهوم بمنطوق الحديث الأول : « اذا التقى اختانان فقد وجب الغسل » ولا وجه لذلك النسخ إلا اذا كان مفهوم المخالفة دعتمرا عندهم ، ذلك أن التعارض بينهما لا يكون إلا باعمال مفهوم لمخالفة(٦٤) .

( ب ) أن الصحابة فهموا - كما أسلفنا - من قوله تعالى :

« واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ان تقصروا عن الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا »(٦٥) أن القصر لا يكون إلا في حال الخوف وأنه لا يكون في حال الأمن . وفي ذلك أخذ بفهوم المخالفة ، وقد ظهر فمهم ذلك على لسان يعلى بن أمية الذي سأل سيدنا عمر : ما بالنا نقصر وقد أمنا ؟ فقال له سيدنا عمر : تعجبت مما تعجبت منه ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »(٦٦) .

( ج ) أن ابن عباس - رضى الله عنه - وهو من فصحاء العرب وترجمان القرآن فهم من قوله صلى الله عليه وسلم : « انما الربا في النسية »(٦٧) نفى تحريم ربا الفضل ، وهذا أخذ منه بالمفهوم المخالفة والمفهوم هنا مفهوم حصر بـ « انما » .

وفهم من قوله تعالى : « فان كان له اخوة فلأمه السادس »(٦٨) أنه ان كان له « أخوان » فقط فلأمه الثلث والمفهوم هنا مفهوم صفة منمثلة في الجمع « اخوة » ، وقال في ذلك : « ليس في الأخوين اخوة »(٦٩) . وكذلك فهم من قوله تعالى : « ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك »(٧٠) أن الأخوات لا يرثن مع لبنات لأن الله تعالى

(٦٤) المستصفى ج ٢ ص ١٩٦ .

٦٥ النساء : ١٠١ .

(٦٦) المستصفى ج ٢ ص ١٩٧ .

٦٧ روى الحديث بهذا اللفظ الشيخان عن أسامة بن زيد ، وزاد مسلم في رواية عن ابن عباس : « لا ربا الا فيما كان يدا بيد » . راجع نيل الأوطار ( باب ما يجرى فيه الربا ) ج ٥ ص ٢٩٨ .

(٦٨) النساء : ١١ .

(٦٩) المنحول للامام الغزالي ص ٢١١ . (٧٠) النساء : ١٧٦ .

جعل للأخت النصف بشرط عدم الولد فدل ذلك على اتفائه عند الولد  
والمفهوم هنا مفهوم شرط (٧١) .

٣ - أن الفقهاء اتفقوا على اباحة الزوج بالأمة بشرط عدم القدرة  
على الزوج بالحرّة وعدم جواز ذلك إذا كان متزوجاً بحرّة أو  
قادراً على الزواج بها مستنديين في ذلك إلى قوله تعالى :  
« ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت  
أيما نكح من فتياتكم المؤمنات » (٧٢) حيث دلت الآية - بمنطوقها - على اباحة  
الزوج بالأمة عند عدم القدرة على زواج الحرّة ، ودلت بمفهومها المخالف  
على عدم جواز ذلك إذا كان متزوجاً بحرّة أو قادر على الزواج بها . وفي  
اتفاقهم هذا دلالة على الأخذ بمفهوم المخالفة .

٤ - أن جمهور الفقهاء - بما فيهم الحنفية - قالوا بعدم وجوب  
الزكاة في الغنم المعلوفة عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « في سائمة الغنم  
في كل أربعين شاة شاة » (٧٣) . وفي ذلك أخذ بالمفهوم ، ولم يخالف فيه  
سوى الامام مالك والليث بن سعد (٧٤) .

\* \* \*

● أما الدليل القطعي فهو :

أن مفهوم المخالفة لو لم يكن حجة لأدى ذلك إلى خلو التخصيص  
بالوصف وغيره عن الفائدة التي يستدعيها التخصيص ، وهو أمر لا يجوز  
في عرف الاستعمال فلو استوت السائمة والمعلوفة - مثلاً - في وجوب

(٧١) انظر في هذه المسألة المستصفي للامام الغزالي ج ٢ ص ١٩٨ ؛  
وأصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ١٢٤ .  
(٧٢) النساء : ٢٥ .

(٧٣) هذا الحديث جزء من كتاب سيدنا أبي بكر إلى عماله في الصدقة  
وقد أخرجه البخاري وأحمد والنسائي وأبو داود والدارقطني والشافعي  
والبيهقي والحاكم وقد تقدم الحديث عنه .  
(٧٤) أصول الفقه للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ج ١ ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

الزكاة مع ورود قوله صلى الله عليه وسلم : « فى الغنم السائمة زكاة » لأدى ذلك الى ابطال عمل الوصف ووقوعه هدرا ، ولو استوى العمد والخطأ فى وجوب الكفارة بعد قوله تعالى : « ومن قتلته منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم » (٧٥) لكان العمد فى وصف الآية لقوا ، والفرع عت ، والعبث لا يمكن صدوره عن الشارع الحكيم (٧٦) .

وقد ناقش المخالفون الرافضون للأخذ بمفهوم المخالفة من حيث المبدأ هذه الأدلة :

حيث تناولوا الدليل الأول بما أورده عند مناقشة هذا الدليل عند تناوله فى مفهوم الصفة (٧٧) .

وناقشوا حديث : « اذا التقى الختان فقد وجب الغسل » بأنه خبر آحاد كما أنه لو صح فليس هو مذهب لجميع الصحابة بل لبعضهم عن طريق الاجتهاد ولا يجب تقليدهم فى الاجتهاد .

على أنه يسكن مناقشته من جهة أن حديث : « انما الماء من الماء » قد ورد برواية : « لا ماء الا من ماء » ونفى الحكم عن المتصور عليه منطوق لا مفهوم (٧٨) .

وناقشوا واقعة يعلى بن أمية وسيدنا عر كما أوردها قبل هذا من أن الأصل فى الصلاة الاسام واستثنى الشارع حالة الخوف فكان الاتمام واجبا عند عدم الخوف بالأصل (٧٩) .

(٧٥) المائدة : ٩٥ .

(٧٦) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٠ . اصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٣٥ . مفهوم المخالفة أنواعه وحجيته : بحث لسماحة الشيخ الناجى بن محمود ص ١٧ - وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٧٢ .

(٧٧) راجع مفهوم الصفة الذى سبق الحديث عنه .

(٧٨) اصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٤ . وانظر المنحول للامام الغزالى ص ٢١٢ .

(٧٩) اصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٤ ، وانظر المنحول للامام الغزالى ص ٢١٢ .

وردوا على حديث ابن عباس بأن غايته أنه مذهب لابن عباس ولا حجة فيه ، وبالخصوص أن أكثر الصحابة قد خالفوه ، فإذا دل مذهبه على الاحتجاج بالمفهوم فإن مذهبهم يدل على نقيضه (٨٠) .

كما ردوا على اتفاق الفقهاء على اباحة التزوج بالأمة المؤمنة ، عند عدم القدرة على التزوج بالحرّة بأن المستند في ذلك ليس مفهوماً المخالفة وإنما عموم الحل في قوله تعالى : « واحمل لكم ما وراء ذلكم » (٨١) .

أما موافقة الحنفية للجمهور في وجوب الزكاة في الغنم السائمة دون المعلوفة فليس مرده عندهم للأخذ بمفهوم المخالفة وإنما مرده إلى استصحاب الأصل حيث إن الأصل عدم وجوب الزكاة في المعلوفة والسائمة ثم جاء الشارع فأوجبها في السائمة وسكت عن المعلوفة فظلت على ما هي عليه من عدم وجوب الزكاة فيها (٨٢) .

أما الدليل العقلي فقد ناقشوه بأن فائدة التقييد ليست هي نفى الحكم عند انتفائه كما يقول الجمهور ، بل هي السكوت عما عدا القيد ليؤخذ حكمه من الاحابة الأصلية وليس في هذا الغاء للقيد (٨٣) .

\* \* \*

#### ● شروط العمل بمفهوم المخالفة عند الجمهور :

اشترط الجمهور القائلون بحجية مفهوم المخالفة في القيد شروطاً مؤداها ألا تظهر للقيد الذي علق به الحكم فائدة أخرى سوى نفى الحكم عند انتفائه .

- 
- ٨٠١ أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٤ .  
٨١) المبسوط ج ٥ ص ١٠١ . ١٠٩٠ وبحث الناجى بن محمود ص ١٨ - والآية من سورة النساء : ٢٤ .  
٨٢) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٨ .  
٨٣) أصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ج ١ ص ٣٧١ .

وفي ضوء ذلك فإن هذه السور - اذا نحفت - يمكن العمل بمفهوم المخالفة عند الجمهور . واذا تخلف شرط منها لا يعمل بمفهوم المخالفة وانما يحمل القيد على الفائدة المرادة منه لا على نفي الحكم عند انتفاته ، وهذه الشروط هي :

١ - ألا يرد في المسكوت عنه المراد اعطاؤه حكم المنطوق دليل خاص يدل على حكمه ، فاذا ورد فيه نص خاص كان حكم المسكوت عنه مأخوذاً من النص الخاص لا من مفهوم المخالفة ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : **« يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ، الحر بالحر والعبد بالعبد والأثني بالأثني »** (٨٤) . فهذه الآية تدل بمنطوقها على جواز قتل الأثني بالأثني ، وتدل بمفهومها المخالف - في محل السكوت - على عدم جواز قتل الذكر بالأثني غير أن هذا المفهوم متروك وغير مأخوذ به لورود نص خاص يدل على وجوب القصاص بين الرجل والمرأة وهو قوله تعالى في شأن اليهود : **« وكتبنا عليهم فيها (٨٥) أن النفس بالنفس »** . . . الآية وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد فاسخ على القول المختار عند العلماء ، فيقتل الذكر بالأثني عملاً بهذا النص الخاص وليس هناك محلاً لأعمال مفهوم المخالفة (٨٦) .

ومن أمثله أيضاً قوله تعالى : **« واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا »** (٨٧) حيث دلت هذه الآية بمنطوقها على جواز القصر في حال الخوف ، وتدل بمفهومها على عدم جريان ذلك في حال الأمن ، غير أن هذا المفهوم المخالف متروك بالدليل الخاص الذي دل على جواز القصر في حال الأمن أيضاً وهو قوله صلى الله عليه وسلم في اجابته على الذين تعجبوا من القصر في حال الأمن : **« صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »** (٨٨) .

(٨٤) البقرة : ١٧٨ .

(٨٥) أى التوراة - والآية من سورة المائدة : ٤٥ .

(٨٦) اصول الفقه الاسلامي للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ج ١

ص ٣٧٢ .

(٨٨) الحديث سبق تخريجه .

(٨٧) النساء : ١٠١ .

٢ - ألا تظهر للمسكوت عنه أولوية بالحكم أو مساواة ، فان وقع شيء من ذلك كان مفهوم موافقة لا مفهوم مخالفة وأخذ نفس الحكم لا نقيضه (٨٩) .

٣ - ألا يكون القيد الذى قيد به الحكم فى المنطوق قد جاء لبيان الأعم الأغلب أو حكاية لواقع كما فى قوله تعالى : (( وربائبكم اللذاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن )) (٩٠) . فان تقييد الربائب بأن يكن فى حجور ازواج أمهاتهن ليس الغرض منه أنهن ان لم يكن فى حجرهم يكن حلالا لهم . وانما جاء القيد جريا على الغالب ، اذ الغالب أن يكن فى حجر من يتولون تربيتهم من ازواج أمهاتهن .

ومثل قوله تعالى فى شان الخلع : (( فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به )) (٩١) فان الغالب أن الخلع انما يكون عند خوف ألا يقوم كل من الزوجين بما أمر الله به ولهذا جاء القيد فلا يفهم منه عدم جواز الخلع عند عدم الخوف من اقامة حدود الله (٩٢) . ومثل قوله تعالى : (( ولا تقتلوا اولادكم خشية اطلاق )) (٩٣) . فقد جاء وصفا لحالهم اذ كان يغلب عليهم قتل اولادهم خشية من الفقر والعيلة فنهاهم الله عن ذلك ، ولأن القيد جاء جريا على الغالب فانه لا مفهوم مخالف له حتى نقول ان قتل الاولاد يجوز ان لم يكن خوفا من الفقر .

٤ - ألا يكون القيد قد جاء جوابا لسؤال أو فى معرض المعالجة لحالة خاصة .

ومثال الأول : أن يسأل سائل : هل فى الغنم زكاة ؟ فيقول المجيب :

- (٨٩) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٤ .  
(٩٠) النساء : ٢٣ . (٩١) البقرة : ٢٢٩ .  
(٩٢) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٤ .  
(٩٣) الاسراء : ٣١ .

في الغنم السائمة زكاة • ومثل الثاني : أن يكون القول موجها لمن له سائمة ولا معلوفة له (٩٤) •

٥ - أن يكون القيد مذكورا استقلالا لا تبعا لشيء آخر . فاذا ذكر تبعا لشيء آخر فلا مفهوم له كقوله تعالى : « ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد » (٩٥) • فان عبارة القيد « في المساجد » لا مفهوم لها • لأن المعتكف ممنوع من المباشرة مطلقا ، وقد وردت لا على سبيل التقييد وإنما تابعة لما قبلها في الآية •

٦ - ألا يكون للقيد فائدة أخرى سوى نفى الحكم عن المنطوق كان يكون للترغيب أو التخفيف أو التنفير ، أو الامتنان أو الاهتمام أو الكثير والمبالغة •

ومثال التخفيف ترغيبا في سرعة الامتثال قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام الا على زوجها أربعة أشهر وعسرا » (٩٦) • فقيد : « تؤمن بالله واليوم الآخر » الغرض منه الترغيب في الامتثال والحث عليه ، ولا مفهوم له ليكون فيه دلالة على اباحة الحزن والاحداد على الميت أكثر من ثلاثة أيام لمن يئست بمؤمنة •

ومثال التنفير قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا اضعافا مضاعفة » (٩٧) فان تقييد الربا المنهى عنه بأن يكون اضعافا مضاعفة جاء للتنفير منه وحكاية للواقع الذي كان عليه الناس في الجاهلية ، ولا مفهوم له بحيث يلزم منه اباحة الربا ان لم يكن اضعافا مضاعفة •

---

(٩٤) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٤ •

(٩٥) البقرة : ١٨٧ •

(٩٦) رواه البخارى ومسلم عن ام سلمة - قال الحافظ : وسنده

صحيح - راجع نيل الأوطار ١ باب احداد المعتدة ١ ج ٧ ص ٩٣ •

(٩٧) آل عمران : ١٣٠ •

ومثال الامتنان قوله تعالى في شأن البحر : « لَنَا تَلَوْنَا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا » (٩٨) فوصف اللحم المأكول بأنه طري جاء على سبيل الامتنان وفي معرض تعداد نعم الله على عباده ، ولا يعنى أن غير الطري لا يؤكل من البحر فالطري والمجنف وغيره كذلك حلال لأن الوصف لا مفهوم له .

ومثال الاهتمام بالأمر والتنبيه على مرتبته قوله تعالى : « الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ، فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَدَّ وَلَا فسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ » (٩٩) . ذلك أن الرفث والفسوق منهي عنهما في كل زمان ومكان وانما ذكرا في الحج للاهتمام به خاصة وشدة التحريم فيه .

ومثال التكثر والمبالغة قوله تعالى : « اسْتَغْفِرْ لَهُمْ »

او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » (١٠٠) . فان ذكر السبعين جاء على سبيل المبالغة في الاستغفار تبييها لهم من المغفرة وقطعا لطمعهم فيها على عادة العرب في مثل هذه الأحوال ، وليس له مفهوم مخالف حتى نقول ان الزائد على السبعين يخالف السبعين في الحكم ، ولا يناقض ذلك حديث : « لأزيدن على السبعين » لأنه لا يعنى أكثر من ترحى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يغفر الله لهم بالزيادة أو أن الرسول صلى الله عليه وسلم قصد بذلك تطيب نفوسهم والتخفيف عليهم . على أن بعض العلماء - كالامام الغزالي - لا يقبل بصحة هذا الحديث . ويرى عدم مناسبته ليكون قولاً صادراً عن الرسول صلى الله عليه وسلم لأن معنى المبالغة لا يمكن أن يخفى عليه وهو أعلم الناس بمعانى القرآن ، ولا يعقز مع علمه بمعنى المبالغة أن يقول : « لأزيدن على سبعين » اذ لا معنى للزيادة فى مثل هذه الحال ، كما أن حملة على الترحى بالمغفرة لهم لا يكون الا اذا كانت هناك ميزة أمل بالمغفرة لهم تمتاز بها الزيادة على السبعين (١٠١) .

\* \* \*

(٩٨) البقرة : ١٩٧ .

(٩٨) النحل : ١٤ .

(١٠٠) التوبة : ٨٠ .

(١٠١) انظر بحث مفهوم المخالفة للأستاذ الدكتور عبد الله الداودى

مجلة الفقه والتراث القضائى بالمغرب ص ٢٤ .

## ● أدلة النافين للأخذ بمفهوم المخالفة :

وقد استدل الحنفية ومن معهم من النافين للأخذ بمفهوم المخالفة بالأدلة التي أوردناها عند عرض المفاهيم مفصلة ، ويدخل في استدلالهم أيضا المناقشات والاعتراضات التي واجهوا بها الجمهور وحاولوا من خلالها تفنيد أدلته على أنه يمكن - وبشكل خاص - أن نورد في استدلالهم على رفض الأخذ بمفهوم المخالفة - من حيث المبدأ - الأدلة الآتية :

١ - أن كثيرا من النصوص الشرعية - في القرآن والسنة - التي دلت على أحكام ، وكانت تلك الأحكام فيها مقيدة بقيود لم ينتف الحكم فيها عند انتفاء القيد - في محل السكوت - بل كان الثابت - في الحالين - حال التقييد وحال انتفائه نفس الحكم .

ومن امثلة ذلك قوله تعالى : (( وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن )) (١٠٢) . فان الاجماع قائم على أن الريبة تحرم سواء أكانت في حجر زوج أمها أو لم تكن .

وقوله تعالى : (( فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا )) (١٠٣) . فان قصر الصلاة لا يكون في حالة الخوف وحدها بل هو ثابت في حالة الأمن أيضا .

وقوله تعالى : (( ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق )) (١٠٤) فان قتل الأولاد حرام في حالة خشية الاملاق وفي حال عدم خشيته .

وقوله تعالى في شأن اموال اليتامى : (( ولا تأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا )) (١٠٥) . فان أكلها حرام في حال الاسراف في ذلك وفي حال عدم الاسراف فيه .

وقوله تعالى : (( لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة )) (١٠٦) . فان اكله حرام القليل منه والأضعاف المضاعفة .

١٠٣١ النساء : ١٠١ .

١١٠٥ النساء : ٦ .

١٠٢١ النساء : ٢٣ .

١٠٤١ الاسراء : ٣١ .

١٠٦١ آل عمران : ١٣٠ .

وكل هذا يدل على أن التقييد في نصوص الشريعة لا يعنى ثبوت المفهوم المخالف حال اتفاق القيد (١٠٧) .

وقد رد الجمهور على هذا الدليل بان القيد الذى يكون له مفهوم هو القيد الذى تنتفى فيه أى فائدة أخرى سوى نفى الحكم عن المذكور، ولا يعارضه ما هو أقوى منه من مفهوم موافق أو منطوق ، وبالجملة هو القيد الذى لا يتخلف فيه شرط من الشروط التى اشترطها الجمهور للعمل بمفهوم المخالفة ، وذلك غير متحقق فى النصوص التى استدل بها النافون لمفهوم المخالفة ، ذلك أن النصوص التى تعلقوا بها نصوص ورد فيها القيد لفائدة أخرى سوى نفى الحكم عن المذكور وثبوت نقيضه للمسكوت عنه فالآيات التى تمسكوا بها جاءت القيود فيها جريا على الغالب الذى كان عليه الناس فى الجاهلية فهى قيود مقررة لواقع وواصفة للحال التى ورد عليها الحكم ، ومثل هذه القيود لا مفهوم مخالف لها كما سبق .

كما أن آية قصر الصلاة عورض فيها المفهوم بمنطوق هو حديث : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » فيقدم المنطوق على المفهوم .

٢ - أن مفهوم المخالفة لو كان معتبرا ودليلا يعتمد عليه فى معرفة الحكم الشرعى لما أحوج ذلك الشارع الى أن ينص على المسكوت عنه ، وقد دأب الشارع الحكيم على النص على حكمه صراحة فى كثير من الحالات مما يدل على عدم اعتباره لمفهوم المخالفة طريقا لمعرفة الحكم .

فإنه سبحانه وتعالى يحرم قربان النساء حال الحيض ويحل ذلك القربان فى حال الطهر نفا من غير أن يكمل ذلك الحل الى المفهوم المخالف فى قوله جل شأنه : « ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأنوهن من حيث أمركم الله » (١٠٨) .

(١٠٧) راجع أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٥٨ .

(١٠٨) البقرة : ٢٢٢ .

ويحرم بنت الزوجة بشرط الدخول بأمها ويحلها عند عدم الدخول بأمها ويرد ذلك عنه صراحة حيث يقول : « وربابكم اللاني في حجوركم من نسائكم اللاني دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » (١٠٩) ونو كان الأخذ بالمفهوم سائعا لاكتفى بالنص على التحريم عند الدخول فقط على أن يفهم من ذلك الحل عند عدم الدخول عن طريق مفهوم المخالفة .

وقد رد الجمهور على هذا الدليل بأن الأخذ بالمفهوم لا ينافي النص على حكمه بل ذلك أبلغ في الدلالة وأقرب الى حصول المراد (١١٠) .

٣ - أن مفهوم المخالفة لم يعمل به في نصوص كثيرة ، اذ و عمل به فيها لأفضى ذلك الى معان فاسدة أو الى أحكام تنافي المقررات في الشريعة (١١١) .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ، ذلك الدين القيم ، فلا تظلموا فيهن أنفسكم » (١١٢) فقد أفادت هذه الآية بمنطوقها أن الظلم حرام في فترة زمنية محددة هي الأشهر الحرم ، ولو كان الأخذ بمفهوم المخالفة سائعا لثبت عدم النهي عن الظلم في غير هذه الأشهر الحرم .

ومثل هذا الفهم فهم خارج عن قواعد الشريعة وأحكامها ولم يقل به أحد من الناس ، كما أنه يتعارض مع النصوص الأخرى التي تحرم الظلم في كل الأوقات من غير تفریق بين وقت وآخر (١١٣) .

---

(١٠٩) النساء : ٢٣ . وانظر اصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٥٩ .

(١١٠) الاحكام بر ١٢١ .

(١١١) اصول السرخسي ج ١ ص ٢٢٥ ، وراجع تفسير النصوص

ج ١ ص ٦٨١ .

(١١٢) التوبة : ٣٦ .

(١١٣) بحث عن مفهوم المخالفة انواعه وحجيته للشيخ الناجي بن

محمود ص ١٣ .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : « ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا .  
 الا ان يشاء الله » (١١٤) فليس لكلمة «غدا» فى الآية مفهوم معتبر، اذ لو  
 جاز ذلك لأدى الى أن ما يفعله بعد يومين أو ثلاثة - مثلا - لا يلزم فيه  
 ذكر المشيئة وهذا معنى فاسد ، لأن كل شيء وفى كل وقت لا يتم  
 الا بمشيئة الله .

ومثل ذلك فى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : « لا يقتسل  
 أحدكم فى الماء الدائم ( الراكد ) وهو جنب » (١١٥) فليس الكلمة  
 « جنب » فيه مفهوم معتبر لأن الاغتسال فى الماء الراكد لا يجوز سواء  
 أكان من الجنابة أو غيرها .

وقد أجاب الجمهور عن هذا الدليل بأن الآية الأولى فيه لم يتفق  
 العلماء على رجوع الضمير فيها الى الأشهر الحرم فقط ، بل منهم من قال  
 ان الضمير يرجع الى الاثنى عشر شهرا كلها ، على أننا لو اعتبرنا الضمير  
 راجعا الى الأشهر الحرم فان التقييد بالأشهر الحرم لا مفهوم له لأن  
 ذكرها ورد على سبيل الاهتمام بها والتنبيه على خطرها وعظمتها فرغم أن  
 الظلم ممنوع فى كل وقت ؛ لكنه فى تلك الأشهر أشد وأكد لما لها من  
 مزيد فضل وشرف (١١٦) .

ويمكن الاجابة على الآية الثانية بأن العزم على الفعل عادة ما يكون  
 مرتبطا بوقته القريب ولهذا جاء ذكر « الغد » ولا ينفى هذا قطعا - مشيئة  
 الله - فى أى وقت من الأوقات الأخرى قرب أو بعد .

كما أن الحديث جاء فيه قيد « الجنابة » جريا على الغالب ، لأن  
 الغلب فى الغسل أن يكون من الجنابة وبناء على هذا لا مفهوم مخالف  
 له فالإغتسان فى الماء الراكد لا يصح للمغتسل من جنابة أو غيرها (١١٧) .

(١١٤) الكهف : ٢٣ ، ٢٤ .

(١١٥) الحديث أخرجه بهذا اللفظ مسلم وابن ماجه عن أبى هريرة -  
 راجع نيل الأوطار ( باب بيان روال تطهير الماء ) وأخرجه البخارى والامام  
 احمد وأبى داود بلفظ آخر - راجع نيل الأوطار ج ١ ص ٣٩ .

(١١٦) تفسير النصوص ج ١ ص ٦٨١ .

(١١٧) أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي ج ١ ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

٤ - أنه ليس مطردا في الأساليب العربية أن تقييد الحكم بوصف أو شرط أو تحديده بغاية أو عدد يدل على اثبات الحكم حيث يوجد القيد . وعلى انتفائه حيث ينفي ، بدليل أن العبارة كثيرا ما ترد مقيدة ومع ذلك يتردد السامع في فهم حكم ما اتفقى عنه القيد ولذلك يسأل المتكلم عنه ، ولا يستنكر المتكلم منه مثل ذلك السؤال .

وقد رد الجمهور على هذا الدليل بأن الاستفسار هنا يكون من باب التأكيد وطلب زيادة البيان خوفا من أن يكون هناك معارض للمفهوم مما هو أقوى منه ولم يتهيأ للسامع الاطلاع عليه (١١٨) .

\* \* \*

### ● الموازنة بين الرايين :

بعد عرض تعريف مفهوم المخالفة وبيان أنواعه المتعددة وآراء العلماء في تلك الأنواع واحدا بعد الآخر ، وما انتهى اليه العرض أخيرا من بيان رأى الجمهور فيه من حيث المبدأ وأدلتهم في ذلك وشروطهم مع مناقشة تلك الأدلة من قبل الذين يخالفونهم في الرأى والاجتهاد ، وما تبع ذلك أيضا من بيان رأى جمهور الحنفية الذين ينازعون في الأخذ بالمفهوم وأدلتهم مع مناقشة تلك الأدلة .

بعد عرض ذلك كله يستطيع المرء أن يقرر أن الأخذ بمفهوم المخالفة أولى من ترك العمل به ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن استفادة الأحكام من نصوص الشريعة - أى شريعة - يلزم بمراعاة ما تقضى به أساليب اللغة التي جاءت بها تلك الشريعة ودونت بلسانها ، والالتفات الى طرق دلالتها على المعاني في ألفاظها المقررة وفي تراكيبها المجملة مع الاستعانة في ذلك بالمأثور عن علمائها الذين خبروا أساليبها وعرفوا معانيها ، وأدركوا أسرار تراكيبها ، وذلك كله لازمه أن

(١١٨) الناجي بن محمود : بحث عن مفهوم المخالفة ص ١٤ .

فهم أحكام تلك الشريعة لن يتم الا بتلك الوساطة ، وقد قرر هذا القرآن الكريم فى قوله تعالى : « وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم » (١١٩) .

والشريعة الاسلامية شريعة عربية بهذا الاعتبار لأن النصوص التى حملتها فى القرآن والسنة نصوص عربية المتن ، ولهذا لا بد حين النظر فيها لاستخراج الأحكام منها من مراعاة أساليب تلك اللغة (١٢٠) .

٢ - أن طبيعة اللغة العربية التى يفضى الحال والشأن بالرجوع الى أساليبها تسع الاستدلال بمفهوم المخالفة بشهادة أئمتها وعلمائها الذين أسلفنا قولهم فى ذلك عند عرضنا لأدلة المثبتين للمفهوم ، وقولهم فى ذلك حجة للرجوع اليهم فى معانى الألفاظ المفردة فى كثير من الأحوال ، ولا يضعف الأخذ بما جاء عنهم فى ذلك أن يكون نقله قد تم عن طريق الآحاد لأن النقل للغوى فى غالب أحواله كان كذلك . اذ النقل عن علماء اللغة - الخليل والأصمعى وأبى عبيدة وغيرهم - كان يتم عن هذا الطريق . هذا فضلا عن أن الحكم الذى سوف يبنى على المفهوم أخذاً به لم يقل أحد انه قطعى ، وانما هو ظنى فيكفى فى طريق اثباته الظن شأنه شأن الأحكام الشرعية الظنية الكثيرة التى بنيت على أمارات ظنية ، ومعلوم أن الظن لو سد الباب دونه لأفضى الحال الى تعطيل جملة من أحكام الشريعة وهى كثيرة .

٣ - أن ما نقل عن علماء اللغة فى ذلك تأكد بفهم الصحابة والتابعين وأكثر الأئمة المجتهدين الأعلام كما رأينا فى أدلة المثبتين .

٤ - أن الآخذين بمفهوم المخالفة لم يتركوا الأمر هملاً وانما احتاطوا لحق الشارع احتياطاً كاملاً حين اشترطوا كثيراً من الشروط لا يمكن حمل القيد معها على ارادة المفهوم الا اذا اتفت الدواعى الأخرى التى يمكن

(١١٩) ابراهيم : ٤ .

(١٢٠) راجع اصول المذهب المالكى : مفهوم المخالفة . بحث مجلة الفقه

والتراث القضائى ص ٨ .

حمله عليها ، ومثل هذه الشروط من شأنها أن توصل الباب أمام الوقوع في المعاني الفاسدة التي خشى المأثرون الوقوع فيها •

٥ - أن ما اعتمد عليه الناقدون لمفهوم المخالفة كما ظهر من خلال عرض دنتهم في غالب احواله فروع جزئية - لا تمس المبدأ بقدر ما تنس التطبيق - كما أن المثبتين للمفهوم ردوها باخراجها من محل النزاع لعدم تحس شروط العمل بمفهوم المخالفة فيها •

٦ - أن منطق الناقدين يقوم على الاحتياط ، والاحتياط لحق الشرع واجب - بلا شك - ولكنه ينبغي أن يعالج عن طريق الشروط وسد المناخذ وهو مسلك المثبتين - لا عن طريق قفل الباب أمام العمل بالمفهوم جسلة واهدار القيود التي وردت عن الشارع في نصوصه - وهو ما فعله الناقدون •

٧ - أن ما اعتمد عليه الآخذون بمفهوم المخالفة من أن الشارع اذا أورد نصا في واقعة معينة مقيدا حكما بقيد من صفة أو شرط أو غاية أو عدد لا بد من أن يكون قد جعل قيده ذلك معتبرا في تشريع الحكم اذا اتت المحاذير الأخرى التي عالجها الآخذون عن طريق شروط العمل بالمفهوم ، دليلهم في ذلك دليل في غاية السلامة وهو العمد في الاستدلال في هذا الباب ، لأن الشارع - كما يقول امام الحرمين - لا يحمل تخصيصه على وفاق من غير انتحاء قصد التخصيص واجراء الكلام من غير غرض تجريد القصد اليه يزرى بأوساط الناس • فكيف يظن ذلك بسيد الخليفة صلى الله عليه وسلم ، فاذا تبين أنه خصص فقد قصد الى التخصيص لأنه في معرض البيان للشرع ، وبيان الشرع ينبغي أن يكون محمولا على فرض صحيح» (١٢١) •

\* \* \*

١٢١ البرهان لامام الحرمين ج ١ ص ٤٦٣ ، وانظر في هذا المعنى المنحول للامام العرالى ص ٢١٣ • ٢١٤ •

● صور تطبيقية لأثر الاختلاف في مفهوم المخالفة بين الحنفية والجمهور :

ترتب على الاختلاف في الأخذ بمفهوم المخالفة بين الجمهور والحنفية اختلاف في كثير من الفروع الفقهية منها (١٢٢) :

### ١ - نكاح الأمة الكتابية :

يرى جمهور الفقهاء : الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة (١٢٣) أن المسلم الحر لا يجوز له أن يتزوج الأمة الكتابية إذا كان عاجزا عن طول الحرية وخشى على نفسه العنت ( الزنا ) ومستندهم في ذلك الأخذ بمفهوم الصفة في قوله تعالى : « ومن ثم يستلج منكم طولا أن ينكح المحصنات لأزمنات فمن ما منكن أيتها من فتيانكم المؤمنات » ، قوله في نهاية الآية : « إنما ابن خلفي » (هـ) « عتيم » (١٢٤) .

حيث قيد المولى جلت قدرته - اللأئي يحل الزواج بهن من الأماء - عند عدم القدرة على زواج الحرائر مع خوف العنت - بأن يكن مؤمنات وفي هذا دلالة - بمفهوم المخالفة في الصفة - أن غير المؤمنات لا يحل الزواج بهن (١٢٥) .

وخالفهم في ذلك الحنفية فأجازوا نكاح الأمة الكتابية لعدم أخذهم بمفهوم المخالفة في الصفة ، واستمسكوا - في ذلك - بعموم قوله تعالى :

(١٢٢) قد تكون هناك أسباب للاختلاف سوى الأخذ بالمفهوم أو عدمه في بعض هذه المسائل غير أن المفهوم يظل واحدا من أسباب الاختلاف فيها كما تورد ذلك كتب تخريج الفروع على الأصول .

(١٢٣) راجع الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ج ٢ ص ٤١٨ ، والمهذب للشيرازي ج ٢ ص ٤٤ ، والمفنى لابن قدامة ج ٧ ص ٥٠٨ . (١٢٤) النساء : ٢٥ .

(١٢٥) بديهة المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٤ ، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٧٥ .

« فانكحوا ما طاب لكم من النساء » (١٢٦) وعموم : « واحل لكم ما وراء  
فلكم » (١٢٧) .

• واستنادهم الى العموم دليل على عدم أخذهم بالمفهوم .

## ٢ - نفقة البائن غير المتأمل :

ذهب جمهور الفقهاء الى عدم وجوب النفقة للمطلقة ثلاثا اذا كانت  
غير حامل (١٢٨) وذلك أخذا بمفهوم المخالفة للشرط في قوله تعالى :  
« وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » (١٢٩)  
فان منطوق هذه الآية - وهي في المطلقات ثلاثا - وجوب النفقة لهن ان  
كن حوامل . ومفهومها المخالف - عدم وجوب النفقة لهن ان كن غير  
حوامل .

وخالف في ذلك الحنفية وذهبوا الى وجوب النفقة للمطلقة ثلاثا  
مطلقا حاملا أو غير حامل . لأن النفقة جزاء الاحتباس . والاحتباس قائم  
في حق المعتدة من طلاق بائن (١٣٠) .

## ٢ - حكم ثمرة النخلة اذا بيعت قبل التأبير :

يرى الجمهور من مالكية وشافعية وحنابلة أن النخل اذا بيع قبل  
أن يؤبر (١٣١) فان ثمرته تكون للمشتري آخذين ذلك من مفهوم المخالفة في  
قوله صلى الله عليه وسلم : « من باع نخلة بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع  
الا أن يشترطه المتباع » (١٣٢) فان مفهوم هذا الحديث أن النخلة اذا بيعت

١٢٦١ النساء : ٣ .

١٢٧١ النساء : ٢٤ .

١٢٨١ بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٩٥ ، وتخريج الفروع على

الأصول للزنجاني ص ٧٥ .

١٢٩١ الطلاق : ٦ .

١٣٠١ فتح القدير مع التكملة ج ٤ ص ٤٠٣ : ٤٠٤ .

١٣١١ التأبير : التلقيح .

١٣٢١ الحديث رواه البخاري ومسلم في كتاب « البيوع » وتقدم

تخريجه .

قبل التأبير فان ثمرتها لا تكون للبائع وانما تكون للمشتري (١٣٣) .  
 وخالفهم في ذلك الامام أبو حنيفة وأصحابه واتجهوا الى أن ثمرة  
 النخيل تكون للبائع مطلقا - سواء أكان النخل مؤبّرا قبل البيع أو تم تأبيره  
 بعده - وفي هذا يقول ابن رشد : « وقال أبو حنيفة وأصحابه : هي  
 للبائع قبل الابار وبعده . ولم يجعل المفهوم ههنا من دليل الخطاب بل من  
 باب مفهوم الأخرى والأولى . قالوا : وذلك أنه اذا وجبت للبائع بعد الابار  
 فهي أخرى ان تجب له قبل الابار » (١٣٤) .

هذا ولا بد من التنبيه هنا الى أن تعليل ابن رشد لرأى الحنيفة  
 لادلالة فيه على عدم أخذهم بمفهوم المخالفة ، وقصارى ما هناك ان مفهوم  
 المخالفة هنا عارضه مفهوم الموافقة . واذا تعارض مفهوم المخالفة مع مفهوم  
 الموافقة فان الجمهور على الأخذ بمفهوم الموافقة - أيضا - لتقدمه على  
 مفهوم المخالفة على أن الاستسناك بمفهوم الموافقة أو باب الأولى هنا بين  
 الضعف - في نظري - وذلك لأن وجوب الثمرة للبائع بعد الابار تقرب  
 الثمرة ولجهده في التأبير ، أما قبل الابار فان البائع لم يبذل في الثمرة  
 جهدا كما أنها بعيدة الحصول ، ولعل للحنفية أدلة أخرى في الباب سوى  
 ما ذكره ابن رشد .

#### ٤ - الزواج من الأمة مع القدرة على زواج الحرة :

ذهب الجمهور الى عدم جواز نكاح الأمة لمن قدر على زواج الحرة ،  
 وذلك اخذا من مفهوم قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا » . الآية  
 فان منطوق الآية أن زواج الأمة يحل لمن لم يقدر على زواج الحرة ،  
 ومفهومها المخالف أن من قدر على طول الحرة فلا يحل له الزواج  
 بالأمة (١٣٥) .

(١٣٣) مفتاح الوصول للتمساني ص ٩٤ . وبداية المجتهد لابن رشد  
 ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٠ . وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٧٥ .  
 (١٣٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٨٩ .  
 (١٣٥) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٢ ، وتخريج الفروع ص ٧٥  
 والشرح الصغير للدردير ج ٢ ص ٤١٧ .

وأجاز ذلك الحنفية مستمسكين بالعمومات الواردة في حل ما عدت  
المحرمات المنصوص عليهن ، ولم يلتفتوا لمفهوم المخالفة لأنهم  
لا يأخذون به (١٣٦) .

#### ٥ - الزواج من الأمة مع عدم خشية الزنا :

يرى الجمهور عدم جواز نكاح الأمة عند عدم خشية الوقوع في  
العنت وهو الزنا أخذًا من مفهوم الشرط في قوله تعالى : «ذلك لمن حسى  
العتت منكم» . فالجواز مقيد بأن يكون حال الخوف من الوقوع في  
الزنا . وان لم يكن ثمة خوف من ذلك فلا يباح الزواج بالأمة (١٣٧) .

أما الحنفية فقد أجازوا زواج الأمة مطلقا خشى المتزوج على نفسه  
العنت أو لم يخش . معتمدين على العمومات السابقة في شأن حل من لم  
يرد في تحريمهن نص ولعدم أخذهم بمفهوم المخالفة (١٣٨) .

والخلاصة في مسائل الزواج بالأمة أن الحنفية يجيزون الزواج بها  
مطلقا كتابية أو مسلمة خشى المتزوج على نفسه العنت أو لم يخش كان  
فادرا على طول الحرية أو لم يقدر ، ولم يجيزوا زواجها الا في حالة واحدة  
وهي : حال ما اذا كانت تحت الذي يريد الزواج بها حرة لقوله صلى الله  
عليه وسلم : « لا تنكح الأمة على الحرة » (١٣٩) .

#### ٦ - أنزنا هل يوجب حرمة المصاهرة :

ذهب الامام الشافعى الى أن الزنا بالأم لا يوجب حرمة البنت أخذًا  
من مفهوم الوصف في قوله تعالى : « وربائكم اللاتي في حجوركم من

- 
- ١٣٦) شرح فتح القدير على الهداية ج ٣ ص ٢٢٥ .  
١٣٧) نهاية المحتاج ج ٦ ص ٢٨١ - المغنى لابن قدامة ج ٦  
ص ٥٩٦ - ٥٩٧ . الشرح الصغير للرددير ج ٢ ص ٤١٧ .  
١٣٨) شرح فتح القدير على الهداية ج ٣ ص ٢٣٥ .  
١٣٩) شرح فتح القدير مع الهداية ج ٣ ص ١٣٥ ، والحديث أخرجه  
الدارقطنى والطبرى في تفسيره وهو حديث مرسل . راجع فتح القدير  
ج ٣ ص ٢٣٦ .

عسانكم اللاني دخلتم بهن» . . . الآية - حيث وصفت الأم بأنها من نساءنا ،  
قدل ذلك على أنها ان لم تكن من نساءنا فان بنتها لا تحرم وذلك يتصور  
في حالة الزنا بالأم (١٤٠) .

وخالفه في ذلك الامام أبو حنيفة الذي يرى أنه يحرم بالزنا ما يحرم  
بالنكاح ، وعلى رأى الامام أبي حنيفة : الثوري والأوزاعي (١٤١) .  
وروى عن الامام مالك في الموطأ مثل قول الامام الشافعي كما روى  
عنه ابن القاسم مثل قول أبي حنيفة - قال سحنون : « أصحاب مالك  
يخالفون ابن القاسم فيها ويذهبون الى ما في الموطأ » (١٤٢) .

#### ٧ - المرأة الممتنعة عن كلمات اللعان :

يرى الجمهور - الامام مالك والشافعي وأحمد - أن المرأة المملاعة اذا  
عكلت عن يمين اللعان تحده . وحجتهم أن درء العذاب عنها مقيد بأدائها  
يمين اللعان في قوله تعالى : « ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات  
بأنه من الكاذبين . والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من  
الصادقين » (١٤٣) .

ومفهوم هذا الشرط أنها ان لم تشهد تعذب ، والعذاب هو الحد .  
وقال الامام أبو حنيفة : تحبس حتى تلاعن أو تصدق زوجها (١٤٤) .  
احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى  
ثلاث : زنا بعد احسان ، أو كفر بعد ايمان ، أو قتل نفس بغير نفس » (١٤٥)  
- واحتجوا بالحديث دليل على عدم أخذه بالمفهوم .

(١٤٠) المغنى في أصول الفقه لجلال الدين الخبازى ص ١٦٧ - والآية  
عن سورة النساء : ٢٣ .

(١٤١) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٣٤ .  
(١٤٢) المرجع السابق والصفحة نفسها . والراى الراجح فى المذهب  
أنكى أن الزنا لا يحرم - راجع الشرح الصغير للدردير ج ٢ ص ٤٠٥ .  
(١٤٣) النور : ٨ ، ٩ .

(١٤٤) المغنى في أصول الفقه لجلال الدين الخبازى ص ١٦٧ ، وبداية  
المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج ٢ ص ١٢٠ ، وانظر فتح القدير ج ٤  
ص ٢٨٢ . (١٤٥) تقدم تخريج الحديث .

## ٨ - أخذ الجزية من غير أهل الكتاب :

يرى الشافعية أن الجزية لا يجوز أخذها من غير أهل الكتاب أخذًا من مفهوم قوله تعالى : « فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (١٤٦) .

فالآية توجب أخذ الجزية من أهل الكتاب ، ومفهوم الصفة فيها عدم جواز أخذها من غيرهم وبذلك أخذ الشافعية ، يقول الزنجاني - وهو يعدد مسائل الخلاف في مفهوم المخالفة بينهم وبين الحنفية - « ومنها أن أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لا يجوز عندنا لمفهوم قوله تعالى . وذكر الآية ثم قال - وعنده - الإشارة الى الامام أبي حنيفة - يجوز أخذها من عبدة الأوثان من غير أهل الكتاب » (١٤٧) .

ولعل الموضوع أيضا فيه أدلة لكل فريق غير الأخذ بمفهوم المخالفة أو عدم الأخذ به (١٤٨) .

\* \* \*

احكام ترد على مفهوم المخالفة عند الآخذين به

### ١ - عموم مفهوم المخالفة :

يذهب جمهور الأصوليين الذين يعتقدون بمفهوم المخالفة الى أن لمفهوم المخالفة عموماً ، فقوله صلى الله عليه وسلم : « فى سائمة الغنم زكاة » يدل بمفهومه المخالف على نفى الزكاة فى الغنم غير السائمة وهى المعلوفة . ويكون هذا الحكم عاماً فى كل معلوفة لأن المفهوم له عموم . وخالف فى ذلك القاضى أبو بكر والامام الغزالى وابن نيمية فقالوا : ان مفهوم المخالفة لا عموم له ، ويستدل الامام الغزالى على ذلك بأنه

١٤٦ البوبة : ٢٩ .

(١٤٧) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٧٦ .

(١٤٨) راجع بدانة المجتهد ج ١ ص ٢٨٩ - ٣٤٠ .

صلى الله عليه وسلم او قال : فى سائمة الغنم زكاة ، فانه يدل بمفهومه على  
نفى الزكاة عن المعلوفة . ونفيه الزكاة عن المعلوفة ليس بلفظ حتى يكون  
عاما أو خاصا .

وقد تناولنا هذه المسألة عند الحديث عن مفهوم الموافقة وانتهى بنا  
البحث الى أن نزاع الامام الغزالي فيها لا يعدو أن يكون نزاعا لفظيا كما  
قرر ذلك الامام الرازى وابن الحاجب وغيرهم .

## ٢ - التخصيص بمفهوم المخالفة :

أما التخصيص بمفهوم المخالفة فان كل من لا يعتبره حجة لا يجعله  
مخصصا ، أما القائلون بحجيته فان الامام الآمدى يحكى اتفاقهم على  
صلاحيته لتخصيص غيره من ألقاظ العموم ، وفى ذلك يقول : « لا نعرف  
خلافا بين القائلين بالمفهوم أنه يجوز تخصيص العموم بالمفهوم ، سواء أكان  
من قبيل مفهوم الموافقة أو من قبيل مفهوم المخالفة » (١٤٩) .

غير أن الشوكانى فى « ارشاد الفحول » يشير الى أن فيه خلافا حيث  
نقل عن الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد أنه رأى فى بعض مصنفات  
المتأخرين ما يقتضى تقديم العموم ، ونقله أيضا عن صفى الدين الهندى  
وعن الزركشى (١٥٠) .

والحق أن فيه خلافا بين القائلين بالمفهوم فالامام فخر الدين الرازى  
حينما يتعرض لهذه المسألة يحكى الخلاف فيها مع ميله الى منع التخصيص  
بالمفهوم (١٥١) .

كما أن كثيرا من الكاتبين فى الأصول يشيرون الى أن التخصيص به  
هو رأى أكثر القائلين به (١٥٢) . وهذا يدل على أن الخلاف جار فيه .

(١٤٩) الاحكام للآمدى ج ٢ ص ٤٧٨ .

(١٥٠) ارشاد الفحول ص ١٤١ .

١٥١١ المحصر لجزء ١ قسم ٣ ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(١٥٢) مفتاح الوصول للتمسانى ص ٨٤ ، وشرح تنقيح الفصول

للقرافى ص ٢١٥ . وجمع الجوامع مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ٦٦ .

ونشر البنود ج ١ ص ٢٥٧ .

ومن الأغلب - الذين يذهبون الى جواز التخصيص به - الأمدى  
وابن الحاجب والقاضى البيضاوى (١٥٣) .

هذا ، ويمثل الأكثرون - من لقائلين بمفهوم المخالفة - الذاهبون  
الى جواز تخصيص العموم به بأنه لو ورد عن الشارع نص عام يوجب  
الزكاة فى الأنعام كلها ثم ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « فى الغنم  
السائمة زكاة » فان الحديث الأخير يكون مخصصا لعموم النص الأول  
بإخراجه معلوفة الغنم من عمومه بعدم ايجاب الزكاة فيها كما هى دلالة  
مفهوم المخالفة .

كما مثلوا له أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم : « خلق الماء طهورا  
لا ينجسه شئ الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » (١٥٤) . فان هذا  
الحديث يدل على طهارة كل ماء وعدم تنجسه الا بتغير لونه أو طعمه أو  
ريحه وهو عام فى ذلك . وهذا العموم مخصوص بمفهوم قوله صلى الله  
عليه وسلم : « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » حيث دل هذا لحديث  
بمفهوم المخالفة فيه على أن الماء الذى يكون دون القلتين يتنجس ولو لم  
تتغير أوصافه من طعم ولون ورائحة (١٥٤) .

❁ دليل القائلين بصلاحيية مفهوم المخالفة للتخصيص به :

استدل القائلون بأن مفهوم المخالفة يخص العموم بأنهما دليلان  
بما رضى ، والمفهوم خاص فى مورده فوجب أن يكون مخصصا للعموم  
تترجح دلالة الخاص على العام (١٥٦) .

١٥٣) الاحكام ج ٣ ص ٤٧٩ ومختصر المنتهى ج ٢ ص ١٥٠ والمنهاج  
ج ٢ ص ١٢٣ .  
١٥٤) الحديث صحيح رواه الحاكم فى المستدرک - راجع الجامع  
الصغير ج ٢ ص ١٤٠ .  
١٥٥) مختصر المنتهى مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ١٥٠ ، وجمع  
الحوامع مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ٦٦ .  
١٥٦) الاحكام للأمدى ج ٣ ص ٤٧٩ ، مختصر المنتهى مع شرحه  
وحاشيته ج ٢ ص ١٥٠ .

أما الماندرين للتخصيص به فقد احتجوا بأن الـام منطوق به . والمنطوق أقوى فى دلالتة من المفهوم ، لأن المفهوم يقتقر فى دلالتة الى المنطوق من غير أن يكون المنطوق مفتقرا اليه فى ذلك ، وبناء على هذا فان المفهوم أضعف من المنطوق فيكون تخصيصه له ترجيحا للأضعف على الأقوى وذلك لا يجوز (١٥٧) .

وقد رد القائلون بصلاحيـة المفهوم للتخصيص على هذا الدليل بأن ما ذكره المانعون يلزم لو كان التخصيص بالمفهوم يؤدي الى ابطال العمل بالعموم مطلقا لكنه لا يفضى الى ذلك بل يخصه باخراج فرد منه ، فضلا عن أن فيه جمعا بين الدليلين ، ولا يخفى أن الجمع بين الدليلين ولو من وجه أولى من العمل بظاهر أحدهما وابطال أصل الآخر (١٥٨) .

هذا وللشيخ محمد بخيت المطيعى (١٥٩) - رحمه الله - رأى فى المسألة وافق فيه المانعين للتخصيص بمفهوم المخالفة مستدلا بالآتى :

( أ ) لا يلزم من كون مفهوم المخالفة دليلا شرعيا أن يكون مخصصا للعام ، لأن العموم اذا كان منطوقا فهو دليل متفق على حجيتة ومفهوم المخالفة مختلف فى حجيتة . وما اتفقوا على حجيتة أرجح مما اختلفوا فى حجيتة ، وأنه لا يصار الى الجمع بين الدليلين باعمالهما الا عند تعادلها ، أما عند وجود المرجح فالواجب على المجتهد أن يعمل بالراجح .

( ب ) أنه لا فرق بين منطوق خاص ومنطوق هو من أفراد العام فان

---

(١٥٧) الاحكام للامدى ج ٢ ص ٤٧٩ ، والمحصول جزء ١ قسم ٣ ص ٦٦٠ ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٥٠ .

(١٥٨) الاحكام للامدى ج ٢ ص ٤٨٠ .

(١٥٩) هو محمد بخيت بن حسين المطيعى الحنفى مفتى الديار المصرية ومن كبار علماء مصر فى زمنه ، وهو منسوب الى بلدة المطيعة بأسىوط ، تعلم بالأزهر واشتغل بالتدريس فيه كما عين بالقضاء الشرعى وعين مفتيا للديار المصرية ، توفى سنة ١٣٥٤ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٦٨ .

لفظ الخاص ظاهر فى منطوقه الخاص كما أن العام ظاهر فى جميع أفراده حتى يوجد مخصص يعادله ويساويه حتى يعارضه فيخصه (١٦٠) •

ويمكن مناقشة هذين الدليلين بأن القائلين بالتخصيص بالمفهوم هم الذين يرون حجيتة واعماله فهو عندهم دليل وطريق لمعرفة الحكم بالمنطوق، ولهذا يصح تخصيصه به لأن الدليلين متعادلان عندهما وان فرص أن المفهوم أضعف فان التخصيص لايعنى ابطال المنطوق فى العموم وانما يعنى اخراج بعض الأفراد فقط ، كما أن هذا المسلك - كما ذكرنا - فيه انفعال للدليلين •

أما أنه لافرق بين منطوق خاص ومنطوق هو من أفراد العام... الخ، فان هذا الدليل سليم على رأى الحنفية الذين يرون أن العام قطعى فى دلالاته حتى يوجد ما يخصه ، أما على رأى الجمهور الذين يأخذون بفهوم المخالفة ويجعلونه مخصصا للعام فان العام عندهم فنى فى دلالاته كما هو معروف ، ولهذا ليس ثمة ما يسع من تخصيصه بالمفهوم عندهم (١٦١) •

ومن صور التخصيص بالمفهوم احتجاج الآخذين بمفهوم المخالفة على المنع من نكاح الحر للأمة بمفهوم قوله تعالى : «ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيماكم من فتيانكم المؤمنات» (١٦٢) فان مفهومها يقتضى أنه لا يجوز نكاح الأمة لمستطيع الطول ، وذلك المفهوم مأخوذ به عندهم مع معارضته لعموم قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء» (١٦٣) لأن تخصيص عموم المنطوق بالمفهوم جائز عندهم جمعا بين الدليلين (١٦٤) •

(١٦٠) راجع : سلم الوصول لشيخ محمد بخيت المطيعى مع النهاج وشرح الأسنوى ج ٢ ص ٤٦٩ طبعة عالم الكتب .  
(١٦١) بحث عن مفهوم المخالفة أنواعه وحجيتة ، لسماحة الشيخ محمد مختار السلامى مفتى تونس ص ١٤ .  
(١٦٢) النساء : ٢٥ . (١٦٣) النساء : ٣ .  
(١٦٤) مفتاح الوصول للتلمسنى ص ٨٥ .

### ٣ - نسخ مفهوم المخالفة :

اعتنى الأصوليون كثيرا بنسخ مفهوم الموافقة وأوردوا فيه مذاهبا متعددة وأغلوا في التفصيل فيه (١٦٥) . ولم يتعرض الى نسخ المخالفة الا قليل منهم (١٦٦) .

والقليل الذين يتعرضون لنسخ مفهوم المخالفة يذكرون فيه :

١ - أن نسخ مفهوم المخالفة مع نسخ أصله جائز . فلو افترضنا أن قوله صلى الله عليه وسلم : « في الغنم السائمة زكاة » قد نسخ . فان ذلك يعنى نفى وجوب الزكاة فى المعلوفة . لأن مفهوم المخالفة تابع لأصله ؛ واذا نسخ الأصل نسخ التابع (١٦٧) .

٢ - أنه يجوز نسخ مفهوم المخالفة دون نسخ أصله . وقد أشرنا قبل هذا الى أن هذا هو ما انتهى اليه الصحابة رضوان الله عليهم - حيث فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم : « الماء من الماء » أنه لا غسل الا بعد خروج الماء . وأن هذا المفهوم منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » (١٦٨) . وبعد نسخ المفهوم يبقى المنطوق محكما لأن الغسل من الانزال واجب (١٦٩) .

٣ - أما نسخ الأصل مع بقاء مفهوم المخالفة فان الأظهر عدم جوازه لأن المفهوم تابع للأصل فيرتفع بارتفاعه ، وليس ثمة مجال لتصور وجوده بعد زوال أصله الذى نشأ عنه ؛ وان كان بعضهم قد ذهب الى جوازه متمسكا فى ذلك بأن تبعية المفهوم للأصل من جهة الدلالة لا من

(١٦٥) راجع فيما سبق : نسخ مفهوم الموافقة والنسخ به .

(١٦٦) انظر جمع الجوامع ج ٢ ص ١١٧ وما بعدها ، وارشاد الفحول

ص ١٧٠ ، ونشر البنود ج ١ ص ٢٩٥ .

(١٦٧) نشر البنود ج ١ ص ٢٩٥ .

(١٦٨) الحديث صحيح رواه ابن ماجه - راجع الجامع الصغير

للسيوطى ج ١ ص ٢٠ .

(١٦٩) راجع : جمع الجوامع ج ٢ ص ١١٧ . ونشر البنود ج ١

ص ٢٩٥ ، وارشاد الفحول ص ١٧٠ .

جهة الذات ، ذكر هذا الرأي الصفي الهندي وسليم الرازي وأكتهما - بعد.  
ذكره - رجحا عدم الجواز (١٧٠) .

أما النسخ بمفهوم المخالفة فلا يجوز - كما يقول ابن السمعاني -  
لضعف المفهوم عن مقاومة النص . وقال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي  
يجوز له لأن المفهوم دلالة كالمنطوق (١٧١) . . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١٧٠) جمع الجوامع ج ٢ ص ١١٧ . وارشاد الفحول ص ١٧٠ -  
هذا وقد استشكل بعضهم منع نسخ الاصل دون مفهوم المخالفة مع جواز  
نسخ الاصل دون مفهوم الموافقة كما ذهب الى ذلك بعض العلماء من جهة  
انه لا بد من التسوية بين المفهومين في الجواز والامتناع أو ابداء فرق واضح  
بينهما في ذلك - راجع نشر البنود ح ١ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .  
(١٧١) جمع الجوامع مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ١١٨ .